

منقذ عثمان آغا | * Munqeth Othman Agha

عودة "الدولة" إلى الجنوب السوري باعتباره نموذجًا للتفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة

The "State" Return to the Southern Syria: State and Non-State Actors Interaction

تحاول هذه الدراسة تلمّس التغيرات التي من الممكن أن تصيب هيكل الدولة في سورية، خلال مرحلة ما بعد الصراع، وذلك بتقديم إطار نظري عام لتحليل التفاعل الذي جرى بين الدولة والفاعلين من غير الدولة على هامش عودة النظام إلى السيطرة على الجنوب السوري عام 2018. يجري هذا التفاعل على عدة مستويات متقاطعة، وهي: الدولة، والفاعلون من غير الدولة، والفاعلون الخارجيون. تحلّل الدراسة التفاعل بين النظام السوري وعشرة فاعلين، وتجادل بأن طبيعة التفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة وصيرورته تأتي نتيجة لتفاعل آخر يجري بين عدة عوامل تتوزع على مجموعتين أساسيتين، هما: العوامل الذاتية وخصائص الفاعلين، والعوامل الخارجية البنيوية. وتخلّص الدراسة إلى أن سياسة النظام السوري تجاه الفاعلين من غير الدولة قد تأثرت باختلاف العوامل الحاكمة للتفاعل؛ إذ يطغى تأثير جملة من العوامل على الطريقة التي يتعامل بها النظام مع هؤلاء الفاعلين كالتوجه السياسي للفاعل، ووجود داعم دولي له، بينما تُظهر عوامل أخرى أثرًا أقلّ في سياسة النظام كقدرته على سد الفجوة الناتجة من انسحاب الفاعل من المجتمع المحلي، وحدود مشروع الفواعل الوطنية أو العابرة للوطنية.

كلمات مفتاحية: الفاعلون من غير الدولة، بناء الدولة، دولة ما بعد الصراع، سورية، الجنوب السوري.

This study considers the changes that may affect the structure of the state in Syria during the post-conflict phase by assessing interactions between state and non-state actors in the lead-up to the reassertion of central control over southern Syria in 2018. These interactions took place at several overlapping levels (state/non-state, state/foreign, non-state/foreign). The study analyzes the interaction between the Syrian regime and ten different actors, arguing that the nature and trajectory of interactions between state and non-state actors were the result of the interaction of two basic categories of factors: internal (characteristics of actors) and external (structural). The main factors affecting how the regime approached specific actors were their political leanings and whether they enjoyed international support. Other factors were less influential on regime policy, i.e., the extent to which the state was able to fill the gap left behind by an actor's withdrawal or the national/transnational character of that actor's political project.

Keywords: Non-State Actors, State-Building, Post-Conflict State, Syria, Southern Syria.

* طالب دكتوراه في الدراسات الدولية في جامعة ترنتو الإيطالية، وباحث في مؤسسة الذاكرة السورية.

PhD student in International Studies at the University of Trento (Italy) and a researcher at the Syrian Memory Institute.

Email: munqethagha@gmail.com.

المقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة، اضمحلت، بصفة مستمرة، قدرة الدولة على التنظيم المستقل للشأن العام داخل حدودها الوطنية، والذي كما يجادل الكثيرون، لم يكن نتيجةً لعدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها على تقديم الخدمات العامة على نحوٍ منفرد في عصرٍ بات أشدَّ تعقيدًا وأكثر اختراقًا من فاعلين Agents آخرين على المستوى المحلي والدولي⁽¹⁾، بل يرجع كذلك إلى التغيرات الهيكلية Structural changes في موازين القوة والسلطة، والتي لم تعد مرتبطةً كما كانت سابقًا بالحدود الجغرافية الصلبة، وشبكات الحكم التقليدية⁽²⁾.

صعد مفهوم "الحكامة" Governance خلال العقود السابقة بصفته أحد أهم المفاهيم في حقل العلوم السياسية، وهو الذي يهدف أساسًا إلى تفسير عدة أشكال من الحكم الناتجة أصلًا من صعود فاعلين جدد داخل حدود الدولة الوطنية، واختراق الفاعلين الدوليين هذه الحدود الوطنية بدورهم أيضًا⁽³⁾. يُستخدم مفهوم الحكامة نظريًا أيضًا ليشير إلى نماذج الحكم الهجينة حين يضطلع الفاعلون من غير الدولة بوظائف كانت منوطًا حصراً بالدولة طوال تاريخها، حتى إن الحدود الفعلية بين الدولة والفاعلين من غير الدولة تتلاشى في بعض الأحيان، خصوصًا مع تداخل المهمات والوظائف في المجال العام⁽⁴⁾.

على الرغم من أن الإجماع على أهمية دور الفاعلين من غير الدولة قد لا تشوبه شائبة في الأوساط العلمية، فإن إجمالًا أقلّ تسهل ملاحظته عند محاولة تعريف هؤلاء الفاعلين نظريًا، وهو ما يُبقي هذا المصطلح إشكاليًا بدرجة كبيرة، إذ يتباين الفاعلون من غير الدولة في ما بينهم تباينًا كبيرًا من حيث طبيعتهم، وخلفياتهم الاجتماعية والأيدولوجية، وأهدافهم ومحركاتهم للانخراط في الشأن العام، سواء كان ذلك على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، قد يسعى بعض الفاعلين من غير الدولة لتحدي الدولة ومحاولة تغييرها عبر الطرق السلمية أو العنيفة، في حين أن فاعلين آخرين قد يكون من مصلحتهم الدفاع عن الدولة والحفاظ عليها، وقد يكون تحرك بعض الفاعلين بدافع أيديولوجي، أو بدوافع اقتصادية بحتة، وقد يجمع آخرون على أكثر من هدفٍ في آن واحد. لا يقتصر تعريف الفاعلين من غير الدولة الذي تبناه هذه الدراسة على المجموعات المسلحة والمليشيات غير النظامية فحسب، بل يتعداه ليشمل الكيانات المدنية والسياسية كمنظمات المجتمع المحلي، والمجالس الحكمية التي تنشط خارج إطار الدولة، وحتى الهيئات التمثيلية السياسية والبرلمانات المستقلة المحلية. تقترح كلاوديا هوفمان وأوريتش شنكينر ثلاث سمات رئيسة تميّز الفاعلين من غير الدولة من غيرهم من الفاعلين: قدرتهم على توظيف أدوات عنف سياسية أو أيديولوجية أو نفسية لتحقيق أهدافهم، وعدم انخراطهم في أي هيكل أو مؤسسات حكومية رسمية، وامتلاكهم درجة ما من الاستقلالية عن الدولة على المستوى السياسي والاقتصادي⁽⁵⁾.

1 Anja P. Jakobi & Klaus Dieter Wolf, "Non-State Actors and the Governance of Violence and Crime," in: Anja P. Jakobi & Klaus Dieter Wolf (eds.), *The Transnational Governance of Violence and Crime: Non-State Actors in Security*, Series Governance and Limited Statehood (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2013), p. 8.

2 Mark Duffield, *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security*, Series Critique, influence, change, 2nd ed. (London: Zed Books, 2014), p. 13.

3 يراوح ما بين تطبيق نموذج هرمية صارم، أو عبر وسائل الإقناع الناعمة، أو عبر إرادة ذاتية بالالتزام. ينظر: Jakobi & Wolf, p. 8.

4 Francesco Colona & Rivke Jaffe, "Hybrid Governance Arrangements," *European Journal of Development Research*, vol. 28, no. 2 (April 2016), p. 175.

5 Claudia Hofmann & Ulrich Schneckener, "Engaging Non-State Armed Actors in State and Peace-Building: Options and Strategies," *International Review of the Red Cross*, vol. 93, no. 883 (September 2011), p. 2.

يعالج المحور الأول من هذه الدراسة الجانب النظري لعملية التفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة في سياق الصراعات، إضافة إلى تحليل مستويات التفاعل بين الفاعلين المحليين والدولة والفاعلين الخارجيين. أما المحور الثاني فيسلط الضوء على الفاعلين من غير الدولة في السياق السوري من خلال تحليل أهم التيارات التي تصدّت لدراسة هذه الظاهرة، في حين تم تخصيص المحور الثالث لعرض الإطار التحليلي واستعراض المتغيرات التحليلية. أما تحليل الحالات الدراسية العشر المختارة في الجنوب السوري وموضعها على طيف التفاعل فيتم خلال المحور الرابع. وأخيراً، يستعرض المحور الخامس أهم الاستنتاجات المتعلقة بمحددات التفاعل ودينامياته وأثر المتغيرات التحليلية في عملية التفاعل ونتائجها.

أولاً: التفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة والفاعلين الخارجيين

حدثت نقلتان نوعيتان خلال العقود الأخيرة في النظرة إلى الفاعلين من غير الدولة ونشاطهم ضمن الحدود الوطنية. كانت النقلة الأولى في سلوك الدولة الوطنية نفسها؛ إذ بدأت في التخلي عن نظرتها التقليدية المتعلقة بالفاعلين من غير الدولة التي لم تفتأ سابقاً تصوّرهم خطراً على الاستقرار الداخلي للدولة، أو مهدداً لشرعيتها وحتى وجودها، فقد أصبحت الدولة عوضاً عن ذلك تتخبط مع الفاعلين من غير الدولة، أو تقوم باستعمالهم، أو حتى استغلال وجودهم وتوظيفه لغايات تقوية مؤسسات الدولة نفسها⁽⁶⁾. قد يجادل البعض بأن الدولة بطبيعتها قد تقاوم صعود الفاعلين من غير الدولة وتمكنهم من بعض مفاصل القوة في المجتمع، والذي سينعكس لا محالة سلبياً على شرعية الدولة وسلطانها ومواردها الاقتصادية، في حين يجادل تيار آخر بأن الدولة قد تكون مضطربة - وإن كان بصفة مؤقتة أحياناً - لتقبل وجود الفاعلين من غير الدولة، لترهل أجهزتها وضعف إمكانياتها، أو لتقل جزء من وظائفها إلى الفاعلين من غير الدولة بما قد يحقق سيطرة أعلى للدولة في نهاية المطاف (أو للشبكات المرتبطة بها) على الموارد الاقتصادية أو الأراضي داخل الحدود الوطنية⁽⁷⁾. قد توظف الدولة أيضاً الفاعلين من غير الدولة للقيام بمهام قد يترتب عليها مسؤولية قانونية أو سياسية، إن قامت مؤسسات الدولة الرسمية نفسها بها، كعمليات الاغتيال أو الانخراط في اقتصاديات الحرب.

في حالة استعادة الدولة قوتها أو انتصارها في صراع ما، قد تنجح إما إلى القضاء على الفاعلين من غير الدولة أو إدخالهم في بنيتها. في المقابل، قد ينجح بعض الفاعلين من غير الدولة في التغلغل داخل جسد الدولة وهيكلها والتحكم فيها، بل وإعادة هيكلتها وفقاً لأهدافهم ومصالحهم. تبرز حالة حزب الله اللبناني هنا بوصفها أهم هذه الحالات لفاعل عسكري غير نظامي تحوّل إلى فاعل سياسي، ومن ثم استطاع موضعة نفسه باعتباره دولة داخل الدولة، ليتحكم تدريجياً في قرارات الدولة نفسها ويطغى على نخبها السياسية الحاكمة⁽⁸⁾.

عملية التفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة عملية جدلية؛ إذ إن المحدد الأساسي لشكل الاحتكاك بينهما، أكان سلبياً أم إيجابياً، يتم تأطيره وإدارته لا من جانب الدولة وحدها حصراً، بل كذلك من جانب الفاعل من غير الدولة. هنا، قد يؤدي تلاقح أو تضارب المصالح أو الخلفيات الاجتماعية دوراً في تحديد شكل هذا التفاعل وحيثياته ما بين المواجهة أو التعاون؛ حيث يتساوى في ذلك الدولة والفاعلون من غير الدولة في تأثيرهم وتأثرهم بهذه العوامل.

6 Sara Fregonese, "Beyond the 'Weak State': Hybrid Sovereignties in Beirut," *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 30, no. 4 (January 2012), p. 659.

7 Murat Yesiltas & Tuncay Kardas (eds.), *Non-State Armed Actors in the Middle East: Geopolitics, Ideology, and Strategy* (Cham: Springer Nature imprint Palgrave Macmillan, 2018), pp. 4-5.

8 مروة حامد البدرى، "العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وأثارها في الدولة اللبنانية"، سياسات عربية، العدد 5 (تشرين الثاني / نوفمبر 2013)، ص 41-43.

جرت النقلة الثانية خلال العقود الثلاثة السابقة في حقل العلاقات الدولية، الحقل الذي ظلّ عقودًا طويلة محكومًا بفكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر، بالتزامن مع الكثير من المستجدات داخل الحدود الوطنية وخارجها، والتي أدت على نحوٍ متزايدٍ إلى انتهاء صلاحية هذه المقولة. كانت الحروب الأهلية العنوان الأبرز للصراعات خلال فترة الحرب الباردة، وحملات بناء السلام الليبرالي Liberal Peacebuilding ونشر الديمقراطية، والحرب على الإرهاب، لتضع الفاعلين من غير الدولة في صلب العلاقات الدولية وتفاعلاتها. لكنّ هذا الاعتراف المتزايد من جانب الدول والمجتمع الدولي بأهمية الفاعلين من غير الدولة ودورهم قد يتمظهر في مجالين - ربما يبدوان متناقضين للوهلة الأولى - وهما الصراعات، وعمليات بناء السلام. أولًا، كان الانتقال نحو ما تسميه ماري كالدور "الحروب الجديدة" New Wars⁽⁹⁾، لإعطاء الفاعلين من غير الدولة دفعة القيادة في إدارة الصراعات المحلية أو تلك العابرة للحدود، وإن كان ذلك لا يتم عادةً إلا عبر دعم خارجي لطرف أو عدة أطراف من الصراع (بما فيهم الدولة أيضًا) لتحقيق مصالح اقتصادية أو جيوسياسية، أو للحفاظ على توازن القوى الإقليمية. هنا تحديدًا يكون دور الفاعلين من غير الدولة ليس إضعاف الدولة محليًا أو منافستها فحسب، بل تكون جسرًا أو ثغرةً لعبور قوى خارجية وتمدد نفوذها على المستوى المحلي. ثانيًا، قد لا تنحصر النظرة للفاعلين من غير الدولة بكونهم مجموعات مسلحة أو متمردة خارجة على القانون فقط، بل أصبح الاعتراف بهم يأخذ مظهرات جديدة باعتبارهم شركاء في عملية بناء السلام ومرحلة ما بعد الصراعات، وخصوصًا إن تم تصوير هؤلاء الفاعلين أو التعامل معهم من جانب بعض الدول الكبرى على أنهم شركاء محليون يمكن الاعتماد عليهم في استبدال الأنظمة غير الشرعية أو غير الديمقراطية، بعد الاعتراف بشرعية هؤلاء الفاعلين وتأهيلهم لتلقّي معونات مالية ودعم سياسي وعسكري⁽¹⁰⁾.

تعتبر الدول الخارجة من الصراعات أكثر عرضةً للتغيرات الهيكلية في بناها السياسية والاقتصادية، والتي غالبًا ما تكون متزامنةً مع صعود فاعلين آخرين داخل الدولة وانخراطهم في الحقل المدني والسياسي والعسكرية. ويبدأ هذا الأمر عادةً خلال فترة الصراع نفسها، خصوصًا إن استطاع هؤلاء الفاعلون إحكام سيطرتهم على مساحات جغرافية أو قطاعات حكومية معينة، ونجحوا في إبقائها تحت سيطرتهم أو نفوذهم بعد انتهاء الصراع⁽¹¹⁾. فبقدر أهمية إعادة بناء قدرات الدولة وكفاءتها وشرعيتها خلال فترة ما بعد الصراع⁽¹²⁾، تكون الحاجة ملحةً أيضًا إلى النظر في عملية إدماج الفاعلين من غير الدولة أو إدخالهم في بنية الدولة الناتجة من الصراع⁽¹³⁾. وقد يصحب هذا الإدخال تحولات جذرية تصيب جسد الفاعلين من غير الدولة وجسد الدولة على حدٍّ سواء؛ فقد تتحوّل الميليشيات المسلحة إلى أحزاب سياسية تتنافس في الحياة السياسية⁽¹⁴⁾، وقد يجري ضمّها إلى القوات المسلحة، أو تتحوّل بعض الأجسام التمثيلية

9 Mary Kaldor, *New & Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Stanford: Stanford University Press, 1999), pp. 71-72.

10 Sukanya Podder, "Non-State Armed Groups and Stability: Reconsidering Legitimacy and Inclusion," *Contemporary Security Policy*, vol. 34, no. 1 (April 2013), p. 31.

11 Derick W. Brinkerhoff, "Rebuilding Governance in Failed States and Post-conflict Societies: Core Concepts and Cross-cutting Themes," *Public Administration and Development: The International Journal of Management Research and Practice*, vol. 25, no. 1 (February 2005), pp. 3-14.

12 Ruby Dagher, "Legitimacy and Post-Conflict State-Building: The Undervalued Role of Performance Legitimacy," *Conflict, Security & Development*, vol. 18, no. 2 (March 2018), pp. 85-111.

13 Daniel G. Ogbaharya, "(Re-)building Governance in Post-Conflict Africa: The Role of the State and Informal Institutions," *Development in Practice*, vol. 18, no. 3 (June 2008), pp. 395-402.

14 للاطلاع على تجربة تحوّل المجموعات المسلحة إلى أحزاب سياسية في الوطن العربي، ينظر: عمر عاشور، "من الميليشيا إلى الحزب: كيف تتحوّل التنظيمات المسلحة إلى النشاط السلمي؟ ولماذا؟"، سياسات عربية، العدد 44 (أيار/ مايو 2020)، ص 19-7.

المحلية السياسية إلى أحزاب سياسية أو شركاء مباشرين في هياكل الحكم الانتقالي، وربما تصبح بعض الهيئات الإغاثية أو المبادرات المحلية منظمات مجتمع مدني مرخصةً أو حتى مديريات وهيئات حكومية. يضع ذلك الفاعلين من غير الدولة مجددًا في موقع مركزي وسط شبكة معقدة ومتعددة المستويات من العلاقات والتفاعلات تجمع الدولة والفاعلين من غير الدولة والفاعلين الخارجيين جميعًا. يعتبر هذا النمط من التفاعلات من أهم العوامل التي تحدد طبيعة تطوّر الفاعلين من غير الدولة وتحولاتهم خلال فترة الصراع وما بعدها.

مستويات التفاعل

قد تكون دراسة شبكة علاقات هؤلاء الفاعلين الممتدة داخل الحدود الوطنية وخارجها، وشكل تطورها عبر الزمن، ودرجة تأثير ذلك في سلوك الفاعلين، من أهم الأدوات التحليلية التي يمكن الاستعانة بها عند محاولة توقّع الدور الذي من الممكن أن يؤديه الفاعلون من غير الدولة خلال فترة الصراع وما بعدها. هنا يجب التأكيد مجددًا أن هذه الشبكات من العلاقات والتفاعلات تتعدى العلاقة بين الدولة والفاعلين من غير الدولة وحدهم، لتشتمل أيضًا على التفاعل الذي يجري بين الفاعلين من غير الدولة في ما بينهم، وكذلك تفاعلاتهم مع الفاعلين الخارجيين. هذه الدرجة من التشابك تُحتمّ علينا السعي للجوء إلى إطار تحليلي أكثر تركيبًا ليكون أكثر قدرةً على قراءة هذه التفاعلات والتغيرات في سلوك جميع الفاعلين المنخرطين في الصراع وبنيتهم. سنحلل من خلال الإطار الذي تبناه هذه الدراسة التفاعلات على مستويين، هما: الفاعل Agent، والبنية Structure.

أ. مستوى الفاعل

يحلل هذا المستوى طبيعة الفاعلين أنفسهم مثل بنيتهم التنظيمية، ومصادر تمويلهم، ومدى انخراطهم في البنى الاقتصادية والاجتماعية المحلية على امتداد مراحل الصراع. في الحقيقة، قد تزداد الحاجة إلى تحليل الفاعلين من غير الدولة ككيانات مستقلة في حد ذاتهم خلال فترات الصراع، بدلًا من تحليلهم حصراً من خلال علاقتهم مع الدولة كما تجري العادة في كثير من الأدبيات، وذلك لأن هذه الدولة نفسها عادةً ما تضحل أو تختفي خلال أوقاتٍ أو في أماكن محددةٍ خلال فترة الصراع، لتترك فراغًا يملؤه الفاعلون من غير الدولة متقمصين شخصية الدولة بكامل معانيها. يُشترط لفهم سلوك الفاعلين السياسيين ورصد دينامياتهم الداخلية، أولاً، فهم الطبيعة المعقدة والمميزة عادةً للفاعلين من غير الدولة، والتي غالبًا ما تأتي انعكاسًا للظروف المحلية التي أنتجتها، والتمايزة في الوقت ذاته عن الدولة في افتقادها عناصر السيادة الشرعية المطلقة على الأرض والموارد وأدوات العنف⁽¹⁵⁾، وهي التي تعوضها بقدرة ومرونة تفوق تلك التي تمتلكها الدولة على التحوّل وإعادة إنتاج ذاتها تبعًا للظروف والتطورات المحيطة.

ب. مستوى البنية

يركّز هذا المستوى على العلاقات التي تجري ضمن الحدود الوطنية، سواء كانت أفقية تجري بين الفاعلين في ما بينهم، أو عمودية بين الفاعلين والدولة، على حد سواء. كما يُولي العلاقات بين الفاعلين من غير الدولة والفاعلين الخارجيين اهتمامه. خلال الصراعات المحلية والحروب الأهلية التي تتميز بدرجة عالية من تدخل القوى الخارجية، كالصراع

15 Meirav Mishali-Ram, "Powerful Actors Make A Difference: Theorizing Power Attributes of Nonstate Actors," *International Journal of Peace Studies*, vol. 14, no. 2 (Autumn/Winter 2009), p. 58.

في سورية على سبيل المثال، قد يطغى دور بعض الدول على ديناميات الصراع وتحديد أولويات كثير من الفاعلين وسلوكهم، بما في ذلك سلوك الدولة نفسها؛ وهو ما قد يكون له الأثر الأكبر في توقيت إنهاء الصراع وطريقته وتحديد ملامح مرحلة ما بعد الصراع.

من الضروري التذكير عند هذه النقطة أن التفاعلات داخل كل مستوى لا تجري بمعزل عن غيرها من المستويات، بل إنها غالبًا ما تكون متقاطعة ومتأثرة بما يجري من تفاعلات ضمن حدود المستويات الأخرى وعبرها أيضًا. إضافة إلى ذلك، يكون أثر التفاعلات هذه أقرب إلى الشكل الديالكتيكي المركب، بحيث يكون الفاعل نفسه مُخترقًا من قبل، ومُخترقًا غيره من الفاعلين، ويكون مُؤثرًا ومُتأثرًا بغيره أيضًا. تكون هذه العلاقة الجدلية - باختراق الفاعلين بعضهم بعضًا أو الانخراط في تحالفات أو مواجهات مع عدة فاعلين في وقت واحد - عائقًا في بعض الأحيان لرسم الخطوط الفاصلة ما بين الفاعلين من جهة، وبين الفاعلين والدولة من جهة أخرى.

ثانيًا: الفاعلون من غير الدولة في سورية في الأدبيات النظرية

كان تشطّي الدولة السورية إلى حدود غير مسبوقة في تاريخ الدولة الوطنية السورية من أهم معالم الصراع السوري، وهو ما لا ينطبق حصراً على المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام السوري وغابت عنها مؤسسات الدولة كلياً، بل أيضاً على مناطق سيطرة النظام نفسه. ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات هذا التشطّي بدأت خلال العقود التي سبقت انطلاق الثورة السورية؛ إذ تحوّلت الدولة السورية تدريجيًا إلى ما يشبه نظامًا قائمًا على شبكات زبائية تتكون من رجال السياسة والأمن والأعمال⁽¹⁶⁾. حوّل هذا الأمر الدولة السورية إلى نظام يمثل أقلية سياسية واقتصاديةً ومسخرًا موارد الدولة ومؤسساتها لمنفعة هذه الأقلية والحفاظ على مصالحها، وهو ما ظهر جلياً بعد انطلاق الثورة؛ فقد انخرط النظام السوري - مسخرًا مؤسسات الدولة - في الصراع طرفًا من الأطراف المتنازعة دفاعًا عن مصالح الطبقة ذاتها وما يرتبط بها من شبكات. تضعنا هذه الحالة أمام معضلة تحليلية تتعلق بالقدرة على ضبط مفهوم الدولة عند استحضاره في الإطار التحليلي؛ فمن جهة لا يصح في الحالة السورية الخلط بين النظام السياسي الأمني المتحالف مع نخبة من رجال الأعمال والدين وبين مؤسسات الدولة نفسها، وفي المقابل لا يجب أيضًا تجاهل تحوّل هذا النظام في مؤسسات الدولة وتجييرها لمصالحه الضيقة مما يجعلها - وإن كانت منفصلة عنه من الناحية النظرية - عصيةً على الفهم والتحليل بمعزل عن النظام نفسه.

على صعيد آخر، تأتي أهمية النظر في القطاعات التي سعد فيها الفاعلون من غير الدولة، كالمجال العسكري والحكامي والسياسي، من كونها قطاعات ظلّت السيطرة عليها تاريخيًا حكرًا على مؤسسات الدولة السورية؛ ما قد يشي بتغيرات هيكلية على مستوى حكم الدولة وحضورها على المستوى المحلي من جهة، وطبيعة العقد الاجتماعي بين السكان والدولة في المستقبل من جهة أخرى. فلم تعد الدولة - كما كانت سابقًا - المزود الوحيد بالخدمات والدعم الاجتماعي، ولم تعد المحرّك الوحيد للعنف محليًا أمام هذا الصعود غير المسبوق للفاعلين المحليين ومشاركتهم الدولة أو منافستهم إياها في هذا المجال.

16 ينظر: محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 73-84؛ Shamel Azme, "Syria's Passage to Conflict: The End of the 'Developmental Rentier Fix' and the Consolidation of New Elite Rule," *Politics & Society*, vol. 44, no. 4 (December 2016), p. 504.

عمومًا، تعتبر الصراعات في الشرق الأوسط من أكثر الأمثلة وضوحًا وثرًا، لمن يريد تحليل صعود الفاعلين من غير الدولة وانخراطهم في بنى دول ما بعد الصراع. أخذ هذا الانخراط في الشرق الأوسط عدة أشكال، تبدأ من محاولة تشكيل بديل من السلطة كليًا، كالهياكل الحكامية التي أسستها المعارضة السورية، أو العمل بالوكالة لقوى إقليمية أو دولية كالمليشيات الإيرانية في العراق ولبنان واليمن، أو بعض الميليشيات المعارضة في سورية أو محاولة فرض مشروع عابر للحدود الوطنية كحالة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، أو اختراق بنى الدولة نفسها والهيمنة عليها كحزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن⁽¹⁷⁾.

تأتي الحالة السورية في هذا السياق بصفتها إحدى أكثر الأزمات في التاريخ الحديث، من حيث درجة التشظي على مستوى الفاعلين وتعدددهم على اختلاف مستوى انخراطهم في الصراع؛ وهو ما يقدم نموذجًا مهمًا للانتقال من الفهم الكلاسيكي للدولة بصفتها "الفاعل الوحيد" نحو حالة تكون الدولة فيها ليس أكثر من "فاعلٍ وسط عدة فاعلين"، والتي قد لا تكون بالضرورة أقوى هؤلاء الفاعلين أو أكثرهم نفوذًا وتحكمًا في أدوات العنف أو الموارد الاقتصادية للدولة. ومما قد يثير العجب أيضًا في الحالة السورية أن الدولة نفسها قد انخرطت في عملية تشكيل الفاعلين من غير الدولة وزيادة نفوذهم على حساب نفوذها هي؛ وذلك لأسباب متعددة سنسهب في شرحها لاحقًا.

أخذت العلاقة بين النظام السوري والفاعلين السوريين من غير الدولة أشكالًا متعددة على امتداد فترة الصراع، وراوحت بين المواجهة الصفرية والاندراج التام في صلب الدولة، في حين أن النظام نفسه، كما ذكرنا سابقًا، كان منخرطًا في عملية تأسيس أو تسهيل نشوء فاعلين من غير الدولة، كقوات الدفاع المحلي أو القوات المساعدة أو الرديفة والفرق التطوعية الخيرية. وقد جذبت قضية الفاعلين من غير الدولة انتباه عدد غير قليل من الباحثين والمهتمين بالشأن السوري، والذين فسّر معظمهم هذه الظاهرة من خلال مقاربتين أساسيتين: فريق رأى في الفاعلين من غير الدولة كيانات ستصبح قريبًا مكان الدولة نفسها، أو ستشارك على الأقل في تشكيل هذه الدولة التي من المنتظر إعادة هيكلتها تمامًا بعد سقوط النظام السوري؛ وفريق آخر لم ير في الفاعلين غير أدواتٍ لقوى خارجية ينوبون عنها في تنفيذ أجندها الخاصة في سورية. في حين أهمل كلا التيارين العلاقة بين الفاعلين وبين الدولة خارج هذه الثنائية.

اعتمد التيار الأول، كجوزيف مارتن⁽¹⁸⁾ وورنا خلف⁽¹⁹⁾ ومازن غربية⁽²⁰⁾، على النظريات الكلاسيكية في مجال الحكامة وحكامه المتمردين Rebel Governance، والتي وضع أساسها النظري مفكرون مثل مانكور أولسن⁽²¹⁾ وجيرمي وينستن⁽²²⁾ وأنا

17 أنور محمد فرج محمود، "الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة: دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط"، دراسات قانونية وسياسية، العدد 9 (حزيران / يونيو 2017)، ص 264-294.

18 Joseph Martin, *The Development of Governance in Rebel-Controlled Syria*, Series Imes Capstone Paper (The Institute for Middle East studies and The Elliott School of International Affairs and The George Washington University: April 2014), accessed on 7/8/2021, at: <https://bit.ly/3lzmU2E>

19 Rana Khalaf, "Governance Without Government in Syria: Civil Society and State Building During Conflict," *Syria Studies*, vol. 7, no. 3 (June 2015), pp. 37-72.

20 Bahjat Hajjar et al., *Perceptions of Governance - The Experience of Local Administrative Councils in Opposition-held Syria* (Swisspeace & Local Administration Councils' Unit (LACU): January 2017), accessed on 20/5/2020, at: <https://bit.ly/3kTFGL6>

21 Mancur Olson, "Dictatorship, Democracy, and Development," *American Political Science Review*, vol. 87, no. 3 (September 1993), pp. 567-576.

22 Jeremy M. Weinstein, *Inside Rebellion: The Politics of Insurgent Violence* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

أرخونا⁽²³⁾ ونيلسون كاسفير⁽²⁴⁾ وركريا مامبيلي⁽²⁵⁾ وغيرهم. يرى هذا التيار أساسًا في صعود الفاعلين من غير الدولة إنشاءً لدولة داخل الدولة؛ إذ صنفوهم تبعًا لأيديولوجيتهم وقدراتهم المادية، وحلّلوا سلوكهم من منظور العلاقات المدنية العسكرية، مستخدمين ثنائيات كثنائية الشرعية والفاعلية التي طوّرها باحثون أمثال ديريك برنكهوف⁽²⁶⁾ وأوف ماكلو⁽²⁷⁾ وداون برانجاتي⁽²⁸⁾. قدّم هذا التيار، على نحو عملي صرف، فهمًا معينًا لحدود القدرات الحكومية للفاعلين من غير الدولة، وأثره في التطورات السياسية والعسكرية للصراع نفسه. كان ذلك مُنطلقًا أساسًا من فرضية مركزية، مفادها أن النظام السوري سوف يسقط خلال مدة زمنية معينة أو أن مناطق بعينها سوف تنفصل عن الدولة، وأن هؤلاء الفاعلين سيملّون هذا الفراغ الحكومي الناتج من سقوط النظام أو نشوء دويلات جديدة؛ ولذلك كانت العلاقة بين الدولة والفاعلين من غير الدولة لا تحظى باهتمام تحليلي كبير إلا من خلال ذلك المنظور. وقد جرت في ذلك الصدد أيضًا محاولات لإضفاء صورةٍ قد تبدو مثاليةً على التجربة الحكومية التي قامت بها المعارضة السورية والإدارة الذاتية الكردية والتركيز على مناطقهم، في مقابل شبه إهمالٍ للتغيرات الحكومية في مناطق النظام السوري خلال السنوات الأولى للأزمة على أقل تقدير.

أمّا التيار الثاني الذي برز فيه علي قادري وليندا مطر⁽²⁹⁾ وأوزدن أوكتاف⁽³⁰⁾ وروث سانتيني⁽³¹⁾ وستيفين وولت⁽³²⁾، فقد تأثر تحليلهم أكثر بالنظرية البنوية Structuralist Theory والانحيازات الأيديولوجية (مثل التيارات اليسارية وتيارات مقاومة الإمبريالية)، والتي طغت على رؤيتهم لتطورات الصراع في سورية بصفته صراعًا وتنافسًا جيوسياسيًا بين عدة أطراف دولية وإقليمية، مع إهمالٍ شبه تامٍّ للديناميات والعوامل المحلية الاجتماعية والاقتصادية⁽³³⁾. هنا جرت نقلة في طريقة رؤية الفاعلين من غير الدولة في سورية، من كونهم حاكمين مستقبليين للدولة إلى مجرد أدواتٍ وفاعلين بالوكالة يتولى توظيفهم فاعلون خارجيون. يقدم هذا التيار فهمًا محدودًا لصفات الفاعلين وتكويناتهم

23 Ana Arjona, Nelson Kasfir & Zachariah Mampilly (eds.), *Rebel Governance in Civil War* (New York: Cambridge University Press, 2015).

24 Nelson Kasfir, "Guerrilla Governance: Patterns and Explanations," *APSA 2009 Toronto Meeting Paper* (January 2009), accessed on 12/6/2020, at: <https://bit.ly/3kwjqMo>

25 Zachariah Mampilly, *Rebel Rulers: Insurgent Governance and Civilian Life during War* (Ithaca, NY/ London: Cornell University Press, 2011).

26 Derick W. Brinkerhoff, "State Fragility and Governance: Conflict Mitigation and Subnational Perspectives," *Development Policy Review*, vol. 29, no. 2 (March 2011), pp. 131-153.

27 Aoife McCullough, *The Legitimacy of States and Armed Non-State Actors: Topic Guide* (Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC): August 2015), accessed on 2/8/2020, at: <https://bit.ly/3z7J5R6>

28 Dawn Brancati, *Peace by Design: Managing Intrastate Conflict through Decentralization* (New York: Oxford University Press, 2009).

29 Linda Matar & Ali Kadri, *Syria: From National Independence to Proxy War* (Cham: Springer Nature imprint Palgrave Macmillan, 2019), pp. 1-24.

30 O'zden Zeynep Oktav, Emel Parlar Dal & Ali Murat Kurşun (eds.), *Violent Non-state Actors and the Syrian Civil War: The ISIS and YPG Cases* (Cham: Springer International Publishing, 2018).

31 Ruth Santini, "A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited," *The International Spectator*, vol. 52, no. 4 (November 2017), pp. 93-111.

32 Stephen M. Walt, "What should we do If the Islamic State Wins?" *Foreign Policy*, 10/6/2015, accessed on 17/6/2020, at: <https://rb.gy/mmbt2e>

33 مع أن بعضهم، مثل علي قادري، يعترف اعترافًا كاملاً بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية لانطلاق الثورة السورية على سبيل المثال، فإنه يبدو منكرًا إنكارًا كاملاً أثر هذه الظروف عند تحليل عوامل نشأة بنى المعارضة على سبيل المثال وتطورها وانخراطها في العلاقات مع الفاعلين الخارجيين، ويكتفي بذكرها بصفتها أدوات لقوى خارجية إمبريالية. يمكن على سبيل المثال مقارنة الفصل الثالث في كتابه: *The Unmaking of Arab Socialism* بعنوان "The Infeasibility of Revolution in Syria"، وخاتمة كتابه مع ليندا مطر *Syria: From National Independence to Proxy War*، ينظر:

Ali Kadri, *The Unmaking of Arab Socialism* (London: Anthem Press, 2016), pp. 117-158; Matar & Ali Kadri, pp. 269-288.

الاجتماعية في مقابل التركيز على علاقتهم بالبنى العلوية؛ بحيث تنحصر خيارات الفاعلين في أولويات الداعمين ومصالحهم وخياراتهم الاستراتيجية. من هذه الزاوية، تكون علاقة الفاعلين من غير الدولة بالدولة نفسها امتداداً لعلاقة الدولة بالفاعل الخارجي، ولا تخرج عنها بالضرورة، وهو ما تنفيه بعض الحالات التي حلتها هذه الدراسة.

لم ينجح كلا التيارين في تقديم إطار تحليلي متكامل لتفسير ظاهرة الفاعلين من غير الدولة، أو لنقل - بصيغة تتجنب الحكم بأثر رجعي - لم تعد الأطر التحليلية التي استخدموها صالحة اليوم في تفسير الأزمات المعقدة والعلاقات المركبة، التي بات الفاعلون من غير الدولة منخرطين فيها خلال السنوات الأخيرة في سورية، والتغيرات الهيكلية التي أصابت كثيراً منهم أيضاً على مستوى الأهداف والموارد وشبكة العلاقات.

تبنى الدراسة فرضية مفادها أن الأدبيات التي تناولت الفاعلين من غير الدولة خلال الثورة السورية كانت أكثر ميلاً إلى تحليل هؤلاء الفاعلين من خلال ثنائية الفاعل/ البنية Agent-Structure، بينما حاز تحليل العلاقات الثنائية بين هؤلاء الفاعلين داخل الحدود الوطنية، بما فيها التفاعل بين الدولة والفاعلين من غير الدولة، والتحويلات التي مر بها كل هؤلاء الفاعلين على امتداد زمن الصراع، اهتماماً أقل. في الحقيقة قد تعجز المفاهيم والأطر التحليلية الكلاسيكية، والتي في الغالب تصبّ غالب اهتمامها على الجانب العسكري للفاعلين، عن تقديم فهم متكامل لظاهرة الفاعلين من غير الدولة في الحالة السورية بكامل تعقيداتها؛ حيث تختفي الحدود الفاصلة بين العسكري والسياسي والحكامي والمدني. يجب، بناءً على ذلك، الانتقال إلى إطار تحليلي يتناول التفاعلات بين الكيانات نفسها، ويقرأ نتائجها في سياقين وهما التحويلات التي تصيب الفاعلين خلال مرحلة الصراع، ومرحلة اندماجهم في بنية الدولة الصاعدة. يُمكننا هذا الفهم من تحليل مرحلة الصراع ومرحلة ما بعده، بكون هذا الصراع عمليةً مستمرةً تهدم فيها الدولة (أو تُضعف وتتآكل) قبل أن تتم إعادة بنائها من جديد. تكون هنا إذاً عملية الصراع بين الفاعلين خلال فترة الصراع وتحويلاتهم وتفاعلاتهم في ما بينهم، ومن ثم انخراطهم في عملية بناء الدولة من جديد، من أهم العوامل في تحديد شكل هذه الدولة الجديدة (أو المُعدّلة)، ومدى استقرارها.

ثالثاً: المنهجية والإطار النظري: الجمع بين الثنائيات

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية: ما العوامل التي تحدد سياسة النظام في تفاعله مع الفاعلين من غير الدولة منذ عودة النظام إلى الجنوب السوري عام 2018؟ وما الإطار الذي يجرى ضمنه هذا التفاعل؟ وكيف يؤثر شكل التفاعل هذا في قدرة الفاعلين من غير الدولة على الاندماج في بنية النظام مقابل احتفاظهم بقدر معين من استقلاليتهم عنه؟

تسعى الدراسة لإثبات مدى صحة الفرضية القائلة إن مجموعتين من المتغيرات تحددان طبيعة التفاعل الآنف ذكره. تشمل المجموعتان على المتغيرات التالية:

سمات الفاعل من غير الدولة

والتي تشمل طبيعة النشاطات التي يقوم بها الفاعل، وخلفيته الاجتماعية والسياسية، وهما اللذان قد يحدّدان معاً إلى درجة كبيرة سلوك الفاعل، ومصادر تمويله، وشرعيته المحلية، وطريقة تعامله مع قواعده الاجتماعية المحلية، وتعامله أيضاً مع الفاعلين من حوله على اختلاف مستوياتهم.

الشكل (1)

المتغيرات المحددة لطبيعة تعامل الفاعلين من غير الدولة

المستوى الأول خصائص الفاعل	طبيعة النشاطات حكامة سياسية عسكرية خدمات وأنشطة إغاثية اجتماعية	التوجه السياسي معارض موالي محايد	حدود المشروع ضمن الحدود الوطنية دون الحدود الوطنية عابرة للحدود الوطنية	الخلفية الاجتماعية سني درزي علوي مختلط
المستوى الثاني الطروف المحيطة	قدرة الدولة في القطاع عالية متوسطة محدودة	احتكار الدولة للقطاع تاريخيًا عالية متوسطة محدودة	أهمية الموقع الجغرافي عالية متوسطة منخفضة	داعم خاجي يوجد بأهداف مشتركة يوجد بأهداف متباينة لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحث

أ. العوامل المحيطة بالفاعل

والتي تضع الأرضية التي يجري عليها أي تفاعل بين الفاعل وما حوله من فاعلين آخرين، بما فيهم الدولة ذاتها، وتحدد أيضًا الحدود الجغرافية لمشروع الفاعل، وأولوياته وخطوطه الحمراء⁽³⁴⁾. ونظرًا إلى وقوع جميع الحالات الدراسية في منطقة جغرافية واحدة، فسيتم تجاهل العامل الجغرافي في عملية التحليل.

بعد تفحص أثر هذه العوامل في نوع التفاعل، سيتم تتبع التحولات التي تجري على الفاعلين من غير الدولة، وذلك من خلال إعطاء قيمتين للعلاقة بين الفاعل المحلي والنظام السوري بحسب الشكليين التوضيحيين (2 و3) ومن ثم موضحة الفاعلين في شكل توضيحي مستقل للتعبير عن موضع العلاقة هذه بصريًا. تمثل القيمتان: 1. العلاقة مع النظام (من العداوة إلى الوفاق)، 2. الشكل القانوني الذي ينشط بناء عليه الفاعلون من غير الدولة بالنسبة إلى مؤسسات الدولة التي نعدها هنا بصفها مرجعية (من الاستقلالية حتى الاندماج). من المهم تأكيد أهمية تقاطع المحورين معًا، وذلك لتفسير بعض الحالات المركبة في علاقة الفاعلين بعضهم ببعض، ولتجاوز القصور الذي قد ينتج من التحليل اعتمادًا على محور واحد. فعلى سبيل المثال ستظهر بعض الحالات أن الفاعلين الأكثر استقلالاً عن النظام إداريًا تجمعهم به علاقة أفضل من فاعلين آخرين منخرطين نظريًا في مؤسسات الدولة إداريًا، والعكس صحيح أيضًا في حالات أخرى.

ب. ما بين المواجهة والاندماج

يمكن توصيف العلاقة بين النظام السوري والفاعلين من غير الدولة في سورية من خلال وضعها على طيفٍ يبدأ بأعلى درجات العداوة وينتهي بالتنسيق والتعاون الكامل، كما يوضح الشكل (2):

34 خلال عملية التحليل تم إسقاط عدد من هذه المتغيرات، كالموقع الجغرافي بحكم وجود جميع الفاعلين في منطقة جغرافية واحدة، وقد يتم استعمال هذا المتغير عند مقارنة فاعلين ينشطون في مناطق جغرافية متعددة.

- ✦ الإفناء Elimination: ارتبط ذلك أساسًا باستعادة المناطق عبر هجمات عسكرية، وتحطيم جميع الهياكل المدنية والعسكرية والحكومية التي نشطت في تلك المنطقة سابقًا، لتتم بعد ذلك إعادة إنتاج هياكل النظام القديمة مرة أخرى.
- ✦ المصالحة Reconciliation: وهي سياسة اتبعتها النظام السوري للإبقاء على الأفراد وبعض الفاعلين (مع إعادة هيكلتهم) في المناطق التي يسيطر عليها، وهو غالبًا ما كان يجري بعد فرض حصار مطوّل على هذه المناطق وإنهاء جميع سكانها والفاعلين فيها؛ ما كان يرغمهم على الاستسلام في نهاية المطاف.
- ✦ ضوابط تنظيمية Regulation: وهي نافذة قانونية قد يفتحها النظام لشريحة معينة من الأفراد والفاعلين ممن كانوا ينشطون سابقًا خارج إطار مؤسسات الدولة لتسوية أوضاعهم القانونية، بحيث يمكنهم ذلك من ممارسة أنشطتهم مجددًا تحت "غطاء قانوني".
- ✦ التعايش Co-existence: يحدث ذلك عند عدم قدرة النظام على حلّ أو استهداف فاعلين معينين لأسباب متعددة؛ ما يضطره إلى التعايش مع وجودهم، وإن كان لفترة مؤقتة.
- ✦ التكيف Adaptation: وهو ما قد يفوق درجة التعايش؛ حيث لا يتقبل النظام وجود فاعلين معينين فقط، وإنما يبدأ بالتعاون معهم أيضًا في سبيل تحقيق أهداف مشتركة تجمع الطرفين.
- ✦ الاندماج Incorporation: وهو يشير إلى دمج النظام فاعلين معينين في صلب مؤسسات الدولة، فيصبحون من النظام نفسه؛ ما يتيح لهم الاستمرار في تأدية نشاطاتهم من خلال مؤسسات النظام، أو باسمهم.

الشكل (2)

العلاقة بين الدولة والفاعل من غير الدولة



المصدر: من إعداد الباحث.

2. ما بين الاستقلالية والاندماج

من الممكن أن يتعدد الشكل القانوني للفاعل من منظور الدولة:

- ✦ العمل بديلاً من الدولة.
- ✦ العمل بصفة مستقلة عن الدولة، ولكن بالتنسيق والتعاون مع مؤسساتها، أو بموافقتها أو تحت إشرافها.
- ✦ الانحلال في بنية الدولة ومؤسساتها كليًا.

الشكل (3)

موقع الفاعل من غير الدولة القانوني بالنسبة إلى الدولة



المصدر: من إعداد الباحث.

رابعًا: عودة الدولة السورية إلى الجنوب السوري: الحالات الدراسية

نقصد بالجنوب السوري المحافظات الثلاث التي تقع جنوبي سورية على امتداد حدودها مع الأردن، وهي درعا والسويداء والقنيطرة. تقطن هذه المحافظات أغلبية عربية، وأغلبية مسلمة سنية في كلٍّ من درعا والقنيطرة، ودرزية في السويداء. خرجت المحافظات الثلاث عن سيطرة النظام السوري بعد انطلاق الثورة السورية؛ إذ سيطرت قوات المعارضة على معظم محافظتي درعا والقنيطرة سنوات عديدة، أمَّا محافظة السويداء فعلى الرغم من عدم خروجها فعليًا عن سيطرة النظام السوري، فإنها قد حافظت لنفسها على درجة عالية من الاستقلالية عنه، وصعد فيها عدد من الفاعلين من غير الدولة، سواء من المناوئين للنظام أو المؤيدين له؛ فقد أدى كلاهما دورًا في إدارة الشأن العام.

تم اختيار عشر حالات دراسية في الجنوب السوري تم وضعها داخل الإطار التحليلي، وهم يشكّلون أهم الفاعلين من غير الدولة ممن برزوا أو ازداد نفوذهم خلال فترة الصراع على المستويات العسكرية والسياسية والحكومية والمدنية. وتم اختيار الجنوب السوري تحديدًا لأنه من المناطق القليلة التي استعادها النظام (باستثناء السويداء حيث لم تخرج عسكريًا عن سيطرته بالمعنى الكلي للعبارة) من دون حملة عسكرية شاملة كما جرى في معظم المناطق السورية الأخرى كداريا وحلب والغوطة الشرقية؛ ما سمح للسواد الأعظم من السكان بالبقاء فيها، وهو ما انطبق على عدد معتبر من الفاعلين من غير الدولة كذلك. بمعنى آخر، كانت هذه المنطقة المسرح الوحيد تقريبًا للتفاعل الذي حدث بين الدولة ومختلف أنواع الفاعلين المحليين بعيدًا عن ساحة المواجهة العسكرية؛ إذ لم يخضع التفاعل لمنطق القوة وحده أو منطق الإفناء، مما جعله مثاليًا يمكن الاعتماد عليه لاستخلاص بعض النتائج بما يخدم سياق الدراسة المحدد وأهدافها.

جرت عودة النظام السوري إلى الجنوب السوري عبر تطبيقه لما يعرف بـ "اتفاق المصالحة"؛ فالنظام السوري يتيح المجال لخروج جميع من يرفضون "المصالحة" من المنطقة الجغرافية المحاصرة، ليتم فرض تسوية أمنية على جميع من تبقى من الأفراد، وإعادة تأسيس هيكل الدولة كما كانت سابقًا. أدت وساطة روسية في كلٍّ من درعا والقنيطرة في تموز/ يوليو 2018 إلى إقناع معظم الأهالي بالبقاء في المحافظة، بمن فيهم نسبة كبيرة من قادة الجيش الحر،

ومسؤولي المجالس المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، وهيئات التفاوض؛ ما أدى إلى بقاء بعض من الهياكل التي تم تأسيسها خلال فترة سيطرة المعارضة على المحافظة.

1. الفاعلون العسكريون

أ. من الجبهة الجنوبية إلى الفيلق الخامس

• الفاعل

تأسست الجبهة الجنوبية في شباط / فبراير 2014 لتتجمع أكثر من خمسين فصيلاً من فصائل الجيش الحر في محافظتي درعا والقنيطرة، كان من أهمها: فرقة شباب السنّة وألوية الفرقان وجيش اليرموك وفرقة الحمزة⁽³⁵⁾. تشير بعض التقديرات إلى أن عدد مقاتلي الجبهة راوح بين 25 و30 ألفاً⁽³⁶⁾. كانت جميع مكونات الجبهة من الفصائل التي كانت تصنّف بأنها "معتدلة"، حيث لم تضمّ الجبهة ضمن صفوفها أيّاً من المجموعات الجهادية أو "المتطرفة"، وهو ما جعلها الجهة العسكرية الأكثر تلقياً للدعم في الجنوب السوري عمومًا⁽³⁷⁾. أسست الجبهة جناحاً سياسياً لها كان قد سبق له المشاركة في مؤتمر الرياض لقوى المعارضة، والذي انبثق منه تأسيس اللجنة العليا للمفاوضات السورية في كانون الأول / ديسمبر 2015⁽³⁸⁾.

• التفاعل مع النظام والتحويلات في الفاعل

وفقاً لاتفاقية التسوية بين الجبهة الجنوبية والنظام السوري التي تمت في تموز / يوليو 2018، انضم كثيرٌ من قادة الجبهة الجنوبية وعناصرها (خصوصاً في الريف الشرقي) ممن آثر البقاء في المحافظة إلى اللواء الثامن التابع للفيلق الخامس الذي أسسته روسيا بغرض احتواء هذه المجموعات في المصالحة. كان السبب الظاهري لتأسيس اللواء وقتها قتال تنظيم الدولة في المنطقة الجنوبية. واستطاع قادة الفصائل الذين انخرطوا في المصالحة الاحتفاظ بأسلحتهم الخفيفة، مع الإبقاء أيضاً على درجة معينة من الاستقلالية في مناطقهم المحلية.

تشير العديد من الدلائل إلى أن عملية الاندماج هذه قد جرت مع عدم اقتناع النظام السوري وميليشياته، يوازيه رفض من قادة الجبهة الجنوبية أن يصبحوا جزءاً من بنية النظام، وإصرارهم على إبقاء مسافة بينهم وبينه بحماية روسية. أصبحت عمليات الاستهداف والاعتقالات المتبادلة التي تقوم بها كل الأطراف المنخرطة في هذه العملية خير دليل على عدم فاعلية عملية الاندماج هذه من الناحية العملية. على الرغم من أن الفيلق الخامس يتبع حالياً نظرياً القوات المسلحة النظامية، فإنه ما زال يتمتع بدرجة معقولة من الاستقلالية عنها؛ إذ تتولى روسيا إدارة الفيلق مباشرةً، ولا ننسى أن العلاقة بين الفيلق الخامس والفاعلين الآخرين التابعين للنظام السوري كقوات الدفاع المحلي والمخابرات الجوية والفرقة الرابعة هي علاقة عدوانية ونديّة.

35 Khaled Oweis, "The Military Topography of Syria's South: Fickle External Support for Moderates; Resurgent Islamic State in Birthplace of the Revolt," *German Institute for International and Security Affairs, SWP Comments*. no. 56 (December 2016), accessed on 6/8/2021, at: <https://bit.ly/2VtpZK>

36 "الجيش السوري يدخل منطقة خاضعة للمعارضة بدرعا"، سكاى نيوز عربية، 2015/12/31، شوهد في 2021/7/18، في: <https://bit.ly/3xNTvVW>؛ عبيس سميسم ومجد أمين، "الفصائل السورية المسلحة: خريطة الانتشار بعد التحويلات الكبرى"، العربي الجديد، 2018/4/24، شوهد في 2021/7/18، في: <https://bit.ly/3ePA4Vh>

37 The Carter Center, *Southern Syria Conflict Update*, 10/7/2015, accessed on 2/7/2020, at: <https://rb.gy/2xubw1>

38 Aron Lund, "Does the 'Southern Front' Exist?" *Carnegie Middle East Center*, 21/3/2014, accessed on 2/7/2020, at: <https://rb.gy/n4hbil>

ب. من القوات الرديفة إلى القوات النظامية

• الفاعل

تأسست عدة مجموعات محلية تحت مسمى قوات الدفاع الوطني منذ عام 2012 في كلٍّ من السويداء ودرعا والقنيطرة، وقد قدّم حزب الله اللبناني وعدة شخصيات عسكرية واقتصادية محسوبة على النظام الدعم الأكبر لها، بينما تولّت إيران جزءًا معتبرًا من مهمة التدريب والتمويل. كان تعويض النقص الشديد في القوة البشرية لجيش النظام السوري مع اشتداد الصراع العسكري عبر تجنيد متطوعين للقتال بجانب القوات النظامية هو الفكرة الأساسية التي قامت عليها فكرة الدفاع الوطني، والتي جاءت في الأساس بتوصية إيرانية⁽³⁹⁾. ظهرت على الصعيد الآخر مجموعات عسكرية جديدة في عام 2017 تحت مسمى قوات الدفاع المحلي، والتي تم تأسيسها بدعم إيراني أيضًا، وتأخذ مجموعاتها الطابع الهوياتي الخاص في المناطق التي تشكلت فيها⁽⁴⁰⁾. من الجدير بالذكر أن هذه المجموعات وإن كانت موالية للنظام من الناحية السياسية، فإنها استطاعت أن تحوز قدرًا من الاستقلالية عنه فإرضاءً نفوذًا محليًا على مساحات جغرافية أو موارد اقتصادية معينة. وظلّ الانضمام إلى مثل هذه المجموعات أكثر إغراءً لكثير من الشباب؛ لما تقدمه لمنتسبيها من إعفاءٍ من الالتحاق بالخدمة الإلزامية، وإمكانية العمل ضمن حدود مجتمعاتهم المحلية، وهو ما يزيد أيضًا نفوذهم المحلي الذي تتم ترجمته عادةً لمنافع اجتماعية واقتصادية، فضلًا عن منحهم رواتب أعلى مما يتقاضاه الجنود النظاميون⁽⁴¹⁾. تشير تقديرات إعلامية إلى أن عدد المتطوعين مع الميليشيات المدعومة إيرانيًا في الجنوب قد يصل إلى 9600 مقاتل⁽⁴²⁾.

• التفاعل مع النظام والتحويلات في الفاعل

أخذت طريقة استقطاب واحتواء هذه المجموعات أشكالًا مختلفةً: الأول: ضمّ جميع مجموعات الدفاع المحلي المدعومة إيرانيًا إلى القوات المسلحة النظامية في عام 2017⁽⁴³⁾. من المهم الانتباه إلى أن انضمام مجموعات الدفاع المحلي إلى صفوف القوات المسلحة جرى مجموعات مستقلة وليس أفرادًا، وهو ما ساعد في إبقاء نفوذٍ مستقل لهذه المجموعات داخل بنية الجيش نفسه. الثاني: الاستقطاب والتجنيد الفردي لصالح بعض الميليشيات الإيرانية أو الميليشيات المدعومة روسيًا كالفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والمخابرات العسكرية. الثالث: ضم بعض قادة هذه المجموعات المحلية إلى بنية الدولة بطريقة مختلفة تمامًا، وذلك عبر أدوات سياسية أو اقتصادية، من خلال ترشّحهم

39 فاطمة الصمادي، "ما تقوله مذكرات الجنرال همداني: الوصاية الإيرانية على سورية"، سياسات عربية، العدد 22 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 138 - 141.

40 يعتبر كلٌّ من اللواء 313 (ينشط في منطقة إزرع، ويعمل تحت الإدارة المباشرة للحرس الثوري الإيراني)، وفوج الجولان (مجموعة دفاع وطني نشأت في مدينة خان أرنبة في محافظة القنيطرة، وممولة من حزب الله اللبناني)، وكتائب البعث (تنشط في محافظة السويداء، وتتكون أساسًا من طلبة الجامعة)، من أهم الأمثلة على المجموعات المحلية أو ما يسمى القوات الرديفة. ينظر: أيمن الدسوقي [وآخرون]، المؤسسة العسكرية السورية في عام 2019: طائفية وميليشاوية واستثمارات أجنبية (إسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2019)، ص 45، 85.

41 حايدهايد، "إعادة دمج الجماعات المسلحة السورية: الآليات، الجهات الفاعلة، وأوجه القشل"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018/12/17، شوهد في <https://bit.ly/3sKqJTU>، في: 2020/7/20.

42 "المصدر: ميليشيا 'فاطميون' الإيرانية تتوسع في مناطق النفوذ الروسي داخل سوريا"، قناة الحرة، 2021/2/14، شوهد في 2021/7/18، في: <https://arbne.ws/3ezq161>

43 Navvar Şaban et al., *Transformations of the Syrian Military: The Challenge of Change and Restructuring* (Istanbul: Omran Center for Strategic Studies, 2018), pp. 96-97.

وفوزهم بمقاعد في مجلس الشعب⁽⁴⁴⁾، أو عبر التعاقد مع شركاتهم الخاصة لتنفيذ بعض المشاريع الحكومية⁽⁴⁵⁾. تعتبر عمليات احتواء مجموعات الدفاع الوطني والدفاع المحلي من أهم الأمثلة لفهم سياسة النظام المركبة تجاه الفاعلين من غير الدولة؛ إذ سهّل النظام تشكيل هذه المجموعات في البداية وغيّص النظر عن تزايد نفوذهم على المستوى المحلي، ليحاول لاحقاً احتواءهم تدريجياً لضمان استمرار هيمنة النظام محلياً عبرهم بصفة غير مباشرة. ومما قد يثير العجب أكثر أن القوى الخارجية كروسيا وإيران انخرطتا في عمليات تأسيس واحتواء وإعادة دمج هذه المجموعات، لصالح النظام أو لصالح مجموعتهما الخاصة أيضاً.

في كل الأحوال، تبقى درجة اندماج هذه المجموعات أو حتى أفرادها في بنية الدولة محلّ تساؤل واسع، وهو سؤال ذو مشروعية كبيرة بطبيعة الحال؛ إذ يمكن تأكيد ذلك من خلال تتبّع علاقة هذه المجموعات بعد اندماجها في وحدات الجيش النظامية أو حتى في المجموعات المحلية الأخرى، والتي بقيت قائمة على العلاقات الشخصية القائمة على المصالح المادية، ولم ترق إلى مستوى الاحترافية أو المؤسساتية بكل المقاييس. وعلى الرغم من انضمام معظم هذه المجموعات إلى بنية الدولة نظرياً، فإنها استطاعت الحفاظ على:

- ♦ درجات متفاوتة من الاستقلالية عن مؤسسات النظام في ما يتعلق بآليات اتخاذ القرار.
- ♦ مصادر التمويل المحلية الخاصة، والتي غالباً ما ظلّت متمحورة حول اقتصاديات الحرب كإدارة الحواجز وسلب الممتلكات وغيرها.
- ♦ هويتها الاجتماعية أو الطائفية الخاصة بها؛ فلم تأخذ الشكل الاحترافي الذي من المفترض أن يكون السمة الأساسية لمؤسسات الدولة.
- ♦ علاقاتها المباشرة بالفاعلين الخارجيين كروسيا وإيران وحزب الله، وهو ما يشمل الدعم السياسي والاقتصادي المتبادل⁽⁴⁶⁾.

ج. من القوات الحليفة إلى القوات الوطنية

• الفاعل

سعت إيران - فضلاً عن استنادها إلى تأسيس ميليشيات محلية في الجنوب السوري- لضمان وجود عسكري مباشر لها عن طريق نشر ميليشيات إيرانية أو مدعومة إيرانيًا (والتي عُرفت بالقوات الحليفة) كالحرس الثوري الإيراني وحزب الله. كان الموقع الاستراتيجي للمحافظات الجنوبية محاذة مرتفعات الجولان السوري المحتل من أهم العوامل التي حفزت إيران على تكثيف حضورها في هذه المنطقة، فضلاً عن حرصها على معادلة النفوذ الروسي المتزايد فيها. وتشير بعض التقارير الإعلامية إلى أن الميليشيات الإيرانية توجد في 20 نقطة في درعا، و10 في القنيطرة، و4 في السويداء، بينما يوجد حزب

44 أظهرت دراسة حللت نتائج انتخابات مجلس الشعب السوري لعام 2020 أن ما يقارب 12 في المئة من النواب في مجلس الشعب كانوا يرأسون أو ينشطون في ميليشيات محلية موالية للنظام السوري، ينظر:

Karam Shaar & Samy Akil, "Inside Syria's Clapping Chamber: Dynamics of the 2020 Parliamentary Elections," Middle East Institute, 28/1/2021, accessed on 28/1/2021, at: <https://bit.ly/3oslpzX>

45 Anton Lavrov, "The Efficiency of the Syrian Armed Forces: An Analysis of Russian Assistance," Carnegie Middle East Center, 26/3/2020, accessed on 25/7/2020, at: <https://rb.gy/dnvjdn>

46 Ibid.

الله في 17 نقطة في درعا⁽⁴⁷⁾. تشترك القوات الإيرانية المعسكرات والمقار العسكرية، إمّا مع مجموعات مسلحة نظامية كاللواء 15، واللواء 12، واللواء 61، أو مع ميليشيات محلية ترعاها إيران كفوج العرين 313، وقوات جمعية البستان⁽⁴⁸⁾.

• التفاعل مع النظام والتحويلات في الفاعل

نظرًا إلى أن جميع عناصر هذه الميليشيات هم من غير السوريين (كاللبنانيين، والعراقيين، والإيرانيين، والباكستانيين)، فقد كانت عملية إدماجهم في بنية الدولة أكثر صعوبة وتعقيدًا مقارنة بنظرائهم من الميليشيات المحلية. نتيجة لذلك، أخذت السياسة الإيرانية بعدين أساسيين: الأول: العمل تحت غطاء مجموعات أمنية وعسكرية رسمية ممن يملك قاداتها علاقات أو تحالفات متينة مع الميليشيات الإيرانية كالمخابرات الجوية والفرقة الرابعة⁽⁴⁹⁾. الثاني: تشكيل، أو دعم تشكيل، مجموعات محلية ذات هوية شيعية خالصة، ووضعتها تحت إمرة الحرس الثوري الإيراني مباشرة، بينما تتم عمليات التدريب أحيانًا بدعم أو تحت إشراف بعض هذه المجموعات العسكرية والأمنية الآنف ذكرها؛ ما يمنح العناصر الأجنبية القدرة على العمل محليًا تحت غطاء من هذه المجموعات⁽⁵⁰⁾. وبالنظر إلى حالة التعقيد التي أشرنا إليها، فقد أخذت العلاقة بين الفاعل من غير الدولة مع الدولة أشكلاً ومستويات متعددة، فتارة نرى الفاعل من غير الدولة (الميليشيات الأجنبية) ينخرط ضمن فاعل آخر من غير الدولة (الميليشيات المحلية) ليكون له جسرًا نحو العمل ضمن بنية الدولة، بينما تأخذ العلاقة المباشرة بين الميليشيات الأجنبية والدولة شكلاً غير رسمي. في المقابل، وُضع أحد الفاعلين الأجانب المدعوم من طرف خارجي (إيران) والمتحالف مع فاعل محلي في مواجهة فاعلين آخرين مدعومين من طرف آخر خارجي (روسيا)، مع العلم أن كلا الفاعلين يعتبران ضمن بنية الدولة.

د. حركة رجال الكرامة

• الفاعل

تعتبر "حركة رجال الكرامة" تجمّعًا لمجموعات مسلحة محلية في محافظة السويداء تأسست عام 2012 على يد وحيد البلعوس ويحيى أبو الحسن وفارس أبو الهيل. كان الهدف الأساسي من وراء تأسيس حركة رجال الكرامة حفظ الأمن داخل المجتمعات المحلية في السويداء، ووقف عمليات تجنيد الشباب في جيش النظام، وحماية المتخلفين عن الخدمة الإلزامية. أخذت الحركة منذ تأسيسها موقفًا أقرب إلى الحياد من الثورة السورية، لكنها في المقابل على علاقة عدائية بالنظام السوري وحزب الله، وهو ما قد يكون نابغًا في الغالب من موقف مؤسس الحركة وحيد البلعوس، والذي تم اغتياله في أيلول/ سبتمبر 2015، وليكون النظام السوري أبرز المتهمين في اغتياله⁽⁵¹⁾. خَلَفَ البلعوس في قيادة الحركة بعد اغتياله يحيى النجار، وهو الذي أخذ موقفًا أكثر اعتدالًا فيما يخص العلاقة مع النظام السوري، مبدئيًا التركيز على

47 محمد زيد مستو، "شاهد خريطة تفاعلية لمواقع الوجود الإيراني في سوريا"، إيران وير، 2020/12/16، شوهد في 2021/7/18، في: <https://bit.ly/3z9fC9o>

48 "خارطة تظهر مواقع عسكرية لإيران و'حزب الله' جنوب سوريا وأورينت تحصل على صور خاصة لأجهزة تجسس"، أورينت نت، 2020/12/17، شوهد في 2021/7/18، في: <https://bit.ly/3rh2lJf>

49 Armenak Tokmajyan, "How Southern Syria Has Been Transformed into a Regional Powder Keg," *Carnegie Middle East Center*, 14/7/2020, accessed on 6/8/2021, at: <https://bit.ly/3zbQQpe>

50 International Crisis Group, *Lessons from the Syrian State's Return to the South*, Middle East Report, no. 196, 25/2/2019, accessed on 24/7/2020, at: <https://bit.ly/3kO0TNg>

51 Tom Rollins, "Kidnappings, Cross-border Clashes Threaten Increasingly Fragile Status quo in Syria's South," *Middle East Institute*, 20/5/2020, accessed on 28/7/2020, at: <https://cutt.ly/Cf3EAqm>

استقرار الأمن الداخلي في المحافظة، مع الحفاظ على مبدأ رفض التجنيد الإلزامي. أحدثت هذه التغيرات فيما يتعلق بالعلاقة مع النظام السوري شرخاً داخل الحركة؛ ما دفع بعض الشخصيات فيها إلى الانسحاب وتأسيس مجموعة جديدة بمسمى "درع شيخ الكرامة"، كان على رأسها ليث وحيد البلعوس ابن مؤسس الحركة⁽⁵²⁾.

• التفاعل مع النظام والتحولت في الفاعل

كان للخصوصية الاجتماعية في محافظة السويداء ذات الأغلبية الدرزية أثر واضح في محدودية قدرة النظام السوري على تطويع المحافظة أو الفاعلين المحليين فيها لصالحه بالقوة كما فعل في معظم المحافظات الأخرى، إذ بقيت المحافظة تتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية منذ بداية الصراع على المستوى الأمني والاجتماعي والعسكري. ومع عدم قدرة النظام على مجابهة الفاعلين المحليين المعارضين له في المحافظة أو القضاء عليهم، فقد اختار رعاية تأسيس فاعلين محليين آخرين في المحافظة موالين له من الناحية السياسية كمجموعات الدفاع الوطني، وميليشيا درع الوطن⁽⁵³⁾، ونسور الزوبعة، ليجابوها نفوذ جماعات مثل حركة رجال الكرامة ودرع شيخ الكرامة. نلاحظ في هذه الحالة انخراط النظام في لعبة تأسيس فاعلين محليين وزجهم في مواجهة بالوكالة مع الفاعلين المحليين الآخرين في المحافظة، وذلك لتعويض محدودية قدرته على مواجهتهم بنفسه. كان من بين هذه المجموعات وفق ما وصفته بعض التقارير مجموعات إجرامية سعى النظام من خلال إطلاق يدها في المحافظة لتقويض الاستقرار المحلي⁽⁵⁴⁾. بالمثل عملت مجموعات محسوبة على إيران وروسيا على استقطاب عدد كبير من الشباب ضمن صفوف الميليشيات المحلية أو الشركات الأمنية كشركة الصياد لخدمات الحراسة والحماية⁽⁵⁵⁾.

ه. تنظيم الدولة الإسلامية

• الفاعل

نشط تنظيم الدولة الإسلامية في الجنوب السوري في منطقتين رئيسيتين: حوض اليرموك المحاذي لمرتفعات الجولان المحتلة، ومنطقة اللجاة التي تقع بين محافظتي درعا والسويداء. كان لواء شهداء اليرموك، والذي كان أحد فصائل الجيش الحر سابقاً قبل أن يعلن بيعته للتنظيم في حزيران/ يونيو 2016 ويطلق على نفسه اسم جيش خالد بن الوليد، هو عماد التنظيم في منطقة حوض اليرموك. كان يراوح عدد مقاتلي اللواء عام 2016 بين 600 و1000 مقاتل⁽⁵⁶⁾. أما في اللجاة فقد أدت مجموعات التنظيم دور حلقة الوصل بين مناطق التنظيم الرئيسية في البادية السورية وصولاً إلى محافظة دير الزور وبين حوض اليرموك. ظل وجود التنظيم في منطقة اللجاة متمسكاً بالسيولة

52 "Sheikh of Dignity Shield: New Faction Found in Sweida," *Enab Baladi*, 22/2/2019, accessed on 29/7/2020, at: <https://cutt.ly/kf3WtmE>

53 شكل العقيد السابق في الجيش السوري نايف العاقل هذه الميليشيا في محافظة السويداء بدعم مباشر من النظام السوري. تعتبر هذه المحاولة الثانية لتشكيل ميليشيا محلية لتضم المتخلفين عن الخدمة الإلزامية بعد فشل محاولة تشكيل ما سمي الحشد الشعبي في السويداء في عام 2015، على غرار تجربة الحشد الشعبي في العراق. للمزيد ينظر: عبيدة نبواني، "نايف العاقل.. (البطل) الفلكلوري في قريته النائية"، عين المدينة، 2018/7/19، شوهد في 2020/9/4، في: <https://bit.ly/2MjKZLz>

54 فراس فحّام، "السيطرة في محافظة السويداء: الواقع والمستقبل المحتمل"، تقرير تحليلي، جسور للدراسات، 2020/4/3، شوهد في 2020/9/29، في: <https://cutt.ly/Af3WoEP>

55 "ميليشيات توسع نشاطها لاستقطاب الشباب بالسويداء مستغلة الوضع الاقتصادي"، السويداء 24، 2020/1/21، شوهد في 2020/9/25، في: <https://bit.ly/3izAFeg>

56 "The caliphate eyes the Holy Land," *The Economist*, 23/1/2016, accessed on 18/7/2021, at: <https://econ.st/3zbrjwl>

وعدم الاستقرار مقارنةً بمناطق سيطرته الأخرى، سواء في حوض اليرموك أو المحافظات الشرقية، وذلك نظرًا إلى طبيعة المنطقة الوعرة والصحراوية، ونظرًا إلى شُنّ فصائل المعارضة السورية هجمات متكررة ضده أيضًا⁽⁵⁷⁾.

• التفاعل مع النظام والتحويلات في الفاعل

على الرغم من أن العلاقة بين النظام السوري وتنظيم الدولة كانت ظاهرًا صفرية العداء، فإن ذلك لم يترجم عمليًا إلى مواجهة صفرية على امتداد فترة وجود التنظيم في الجنوب السوري إلا في أواخر عام 2018. على العكس من ذلك وظف النظام على مدار سنوات وجود التنظيم لمصالح سياسية أو استراتيجية قبل العمل على مواجهته فعليًا. قد يرد ذلك إلى محاولة النظام تحقيق ثلاثة أهداف: 1. إنهاء فصائل الجيش الحر أو إضعافها على مدار سنوات بالاشتراك مع التنظيم. 2. توظيف النظام في مراحل متقدمة اتفاقيات التهجير التي أبرمها مع جيوب التنظيم المحاصرة، لنقل عناصره إلى مناطق جديدة كانت ترفض التنسيق مع النظام عسكريًا أو مطاوعته سياسيًا بهدف معاقبتها أو خلخلة الأمن فيها⁽⁵⁸⁾. 3. توظيف بقايا وجود تنظيم الدولة بهدف إقناع المجموعات المسلحة في السويداء أو فصائل الجبهة الجنوبية، ممن أجروا عملية المصالحة، بالتحالف مع القوات الموالية للنظام لقتال التنظيم جماعيًا.

شُنّ النظام حملة عسكرية ضد التنظيم في حوض اليرموك مع نهاية شهر تموز/ يوليو 2018 بمساندة جوية روسية وبمشاركة الفيلق الخامس، وقد نجح بالفعل في السيطرة على المنطقة مع مطلع شهر آب/ أغسطس 2018. تباين مصير مقاتلي التنظيم بين من نجح في الهرب من المنطقة قبل دخول النظام، ومن قتل خلال المعارك أو تم إعدامه ميدانيًا، ومن أجرى تسوية مع النظام نقل على إثرها إلى بادية السويداء⁽⁵⁹⁾. أما في اللجاة فقد استمر التنظيم في الوجود على شكل خلايا ومجموعات صغيرة متوزعة ومنتقلة بين اللجاة والبادية السورية.

الفاعلون غير العسكريين

أ. منظمات المجتمع المدني والهيكل الحكامية المعارضة

• الفاعل

ترافق ظهور ما عُرف بالمناطق المحررة، أو المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام السوري، مع الحاجة المتزايدة في تلك المناطق إلى سد الفراغ الناتج من انسحاب مؤسسات الدولة من الناحية الخدمية والأمنية من جهة، ولتأسيس أجسام تمثيلية على المستوى السياسي من جهة أخرى. أدى ذلك إلى ظهور عدد كبير من المبادرات المحلية في معظم

57 شُنّت فصائل المعارضة السورية قوات أحمد العبدو وجيش أحرار العشائر وألوية العمري هجمات متعددة ضد مواقع التنظيم في اللجاة كدير العصاريف وحوش حماد ما بين عامي 2015 و2017. واستطاعت بالفعل طرد التنظيم من هذه المناطق قبل أن يعود لسيطر عليها مجددًا. ينظر: مهند الحوراني، "هزائم 'داعش' تتوالى أمام المعارضة.. اللجاة خالية من التنظيم"، المدن، 2017/3/24، شوهد في 2021/7/18، في: <https://bit.ly/3zpqyix>؛ المعارضة تطرد 'داعش' من اللجاة"، عنب بلدي، 2015/6/2، شوهد في 2021/7/18، في: <https://bit.ly/2UsooAu>

58 كان نصيب محافظة السويداء هو الأكبر في ذلك لإخراج النظام لأمرء التنظيم من حوض اليرموك ونقلهم إلى البادية المحاذية لمحافظة السويداء. ينظر: Omar Sabbour, "How the Assad Regime has Exploited 'Evacuation Deals' to Redirect Isis Against the Rebels," *New Statesman*, 18/1/2019, accessed on 2/8/2020, at: <https://cutt.ly/sf3WdFA>

59 ريان محمد، "النظام يسيطر على حوض اليرموك... ومصير مقاتلي 'داعش' مجهول"، العربي الجديد، 2018/8/1، شوهد في 2021/8/6، في: <https://bit.ly/3iroqAy>

البلدات والأحياء والمدن المحررة والتي تطوّر عددٌ كبير منها إلى مجالس محلية أو أجسام خدمية⁽⁶⁰⁾. ومع تردّي الواقع الإنساني بفعل اشتداد المعارك العسكرية، وحصار النظام الكثير من المناطق وتدمير البنية التحتية فيها، ازداد دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في تقديم الدعم الإغاثي وبعض الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه. وأصبح ما تقدمه هذه الكيانات عبر الزمن من أهم الموارد المعيشية لغالبية السكان المحليين، إمّا عبر تقديم الدعم الإغاثي والخدمات المجانية، أو عبر توظيف السكان فيها بصفة مباشرة.

• التفاعل مع النظام والتحويلات في الفاعل

شهدت عودة النظام السوري إلى الجنوب حلّ جميع هذه المنظمات كلياً؛ إذ قام النظام بمنح أيّ من هذه المنظمات من العمل مجدداً ضمن المناطق التي بات يسيطر عليها إلا بعد أن تُسجّل بصفة رسمية⁽⁶¹⁾، وتم تهجير عددٍ كبير من العاملين في هذه المنظمات ضمن اتفاقية التسوية، بينما فقدَ من بقي منهم - وأجرى عملية التسوية - وظائفهم. وعلى الرغم من أن النظام كان قد فتح نافذة قانونية لهذه المنظمات للعمل بعد سيطرته على الجنوب، فإن إجراءات التسجيل كانت مسيّسة إلى درجة كبيرة؛ إذ يُشترط لذلك الحصول على موافقة أمنية لجميع الأشخاص المنخرطين في ترخيص المنظمة الجديدة من فرع المخابرات السياسية ومكتب الأمن القومي، وهو ما لا يُمنح لأولئك الذين كان لهم علاقات بأي كيانات معارضة. وفُرضت شروط إضافية على هذه المنظمات للحصول على موافقة للترخيص كإغلاق جميع فروع المنظمة خارج القطر، والعمل بالتعاون حصراً مع الهلال الأحمر السوري⁽⁶²⁾. في ضوء ذلك، لم يستطع سوى عدد قليل جداً من المنظمات الحصول على الترخيص في دمشق. أمّا الهياكل الحكامية كالمجالس المحلية والمكاتب الخدمية ذات الثقل السياسي فقد تم حلّها كلياً، وتهجير السواد الأعظم من أفرادها من مناطقهم.

ب. منظمات المجتمع المدني "المرخصة"

• الفاعل

زاد النظام السوري المساحة للمنظمات المرخصة في دمشق كجمعية البر للعمل الاجتماعي، والهلال الأحمر السوري، وجمعية تنظيم الأسرة، ودير مار يعقوب المقطع، للعمل في الجنوب السوري بعد عودة النظام، وذلك استجابة للانخفاض الكبير في مستوى تقديم الخدمات المترافق مع انسحاب منظمات المجتمع المدني التي كانت فاعلة خلال فترة سيطرة المعارضة. تتبع هذه المنظمات المرخصة إدارياً لمؤسسات حكومية أو يقوم عليها أشخاص مقربون من

60 للمزيد من التفاصيل حول نشأة هياكل الحكامة في مناطق المعارضة، ينظر:

Chalers Lister, "The Free Syrian Army: A Decentralized Insurgent Brand," *Analysis Paper*, no. 26, Brookings (November 2016), accessed on 6/8/2021, at: <https://brook.gs/3CgSmsm>; Luigi Narbone, Agnès Favier & Virginie Collombier (eds.), *Inside Wars: Local Dynamics of Conflicts in Syria and Libya* (Florence: European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies and Middle East Directions, 2016); Agnès Favier, "Local Governance Dynamics in Opposition-Controlled Areas in Syria," 9/7/2016, accessed on 10/8/2020, at: <https://cutt.ly/rf3ETUo>;

عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 421-430.

61 Center for Operational Analysis and Research (COAR), *What Remains?: A Postmortem Analysis of the Cross-Border Response in Dar'a* (February 2020), 27/2/2020, accessed on 12/8/2020, at: <https://cutt.ly/Qf3ERdm>

62 Ibid.

النظام السوري⁽⁶³⁾، وهي مخوَّلة للحصول على دعم مالي من منظمات دولية كوكالات الأمم المتحدة ومنظمة أوكسفام العاملة في مجال الإغاثة والتنمية.

• التفاعل مع النظام والتحويلات في الفاعل

واجه النظام السوري معضلة بعد زيادة مساحة عمل هذه المنظمات تتمثل في عدم قدرته على سد الاحتياج الكبير في الجانب الإغاثي والخدمي بمفرده، في مقابل إضعاف شرعية المؤسسات المحلية للنظام إن هو تسامح مع ازدياد دور هذه المنظمات كثيرًا على المستوى المحلي. اتخذ النظام عدة خطوات هنا في سبيل إبقاء نشاطات هذه المنظمات ضمن حدود نفوذه أو تحت الإشراف المباشر لمؤسساته الحكومية، هي:

1. التدخل المباشر في عملية تنفيذ المشاريع الإغاثية، عبر التحكم في قوائم المستفيدين والمناطق الجغرافية المستفيدة، بما يتماشى مع مصالح النظام وأولوياته.
2. توظيف هذه المشاريع الخدمية على المستوى الرسمي والإعلامي على أنها استكمال لجهود الحكومة في دعم استقرار المناطق التي تمت إعادة السيطرة عليها، وتصوير ذلك على أنه خطوات تأخذها الحكومة لتشجيع النازحين واللاجئين على العودة وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار.
3. الحضور الرسمي المباشر والمتواصل لعددٍ من المسؤولين الحكوميين خلال تنفيذ المشاريع المهمة؛ ما يعطي صورة عامة بأن هذه المشاريع يتم تنفيذها بواسطة الحكومة نفسها، وإن كان على أيدي هذه المنظمات⁽⁶⁴⁾.

ج. لجان المفاوضات المحلية

• الفاعل

تم تأسيس اللجنة المركزية للمفاوضات في تموز/ يوليو 2018 تزامنًا مع تقدم قوات النظام في اتجاه محافظة درعا، لتضم عددًا من القادة العسكريين والشخصيات المحلية السياسية والاجتماعية⁽⁶⁵⁾. بالتوازي مع ذلك، تم تأسيس لجنة مفاوضات محلية في كل مدينة أو بلدة لتتولى مهمة التفاوض مع النظام وتمثيل المجتمع المحلي، والتي أصبحت لاحقًا حلقة الوصل الرئيسة بين النظام وروسيا من جهة وبين المجتمع المحلي من جهة أخرى⁽⁶⁶⁾.

63 تعتبر منظمة الهلال الأحمر السوري وجمعية تنظيم الأسرة من المنظمات غير الحكومية المدعومة حكوميًا Governmental NGOs أو NGOs، حيث يُعيّن المسؤولون وأعضاء مجالس الإدارة في هذا النوع من المنظمات بقرارات حكومية، كما تشرف المؤسسات الحكومية، وخصوصًا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مباشرة، على نشاطات هذه المنظمات. كما تعمل هذه المنظمات على نحوٍ لصيق مع الكيانات السياسية كحزب البعث واتحاد شبيبة الثورة واتحادات الطلاب. أمّا الأمانة السورية للتنمية على سبيل المثال، فقد أسستها أسماء الأسد، وجمعية دير مار يعقوب المقطع تأسست على يد الأم أغنس مريم الصليب، وهي من أشهر الشخصيات الدينية الموالية للنظام السوري.

64 تم استنتاج هذه الوسائل الثلاث من خلال متابعة حثيثة قام بها الباحث بصفة دورية للصفحات الإعلامية الممثلة لهذه المنظمات، فضلًا عن التغطية الإعلامية الرسمية لنشاطاتها. فعلى سبيل المثال تقوم الوكالة العربية السورية للأنباء - سانا بتصوير الأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات بأنها ضمن جهود إعادة الاستقرار للمناطق التي سيطر عليها الجيش العربي السوري أو لكسر الحصار الدولي والعقوبات المفروضة على سورية. كما توجد مديرية الشؤون الاجتماعية أيضًا في غالبية النشاطات التي يتم تغطيتها إعلاميًا بصفة رسمية، ينظر: "جمعية تنظيم الأسرة تعيد خدماتها لدمنا وكفريتنا وتحضر لمشفى توليد مجاني في حلب"، سانا، 2019/6/2، شوهد في 2021/8/6، في: <https://bit.ly/3rYCMwQ>؛ ويظهر المقطع التالي إحدى التغطيات الإعلامية لجمعية البر للخدمات الاجتماعية؛ في فيسبوك؛ لانا حاج حسن، "ثلاث سيارات إسعاف من دير مار يعقوب"، eSyria، 2013/1/7، شوهد في 2020/8/15، في: <https://bit.ly/365opx6>

65 Abdullah Al-Jabassini, "Rampant Violence, Military Escalation, and the Role of Intermediaries in Daraa, Syria," Middle East Institute, 1/6/2020, accessed on 12/8/2020, at: <https://cutt.ly/bf3EQZ6>

66 Tokmajyan.

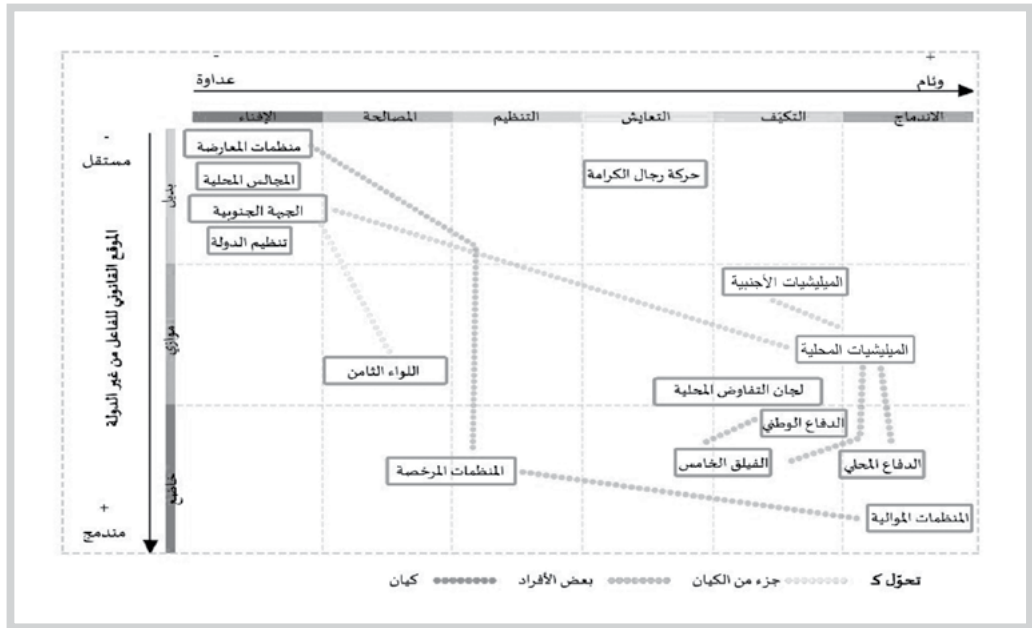
• التفاعل مع النظام والتحويلات في الفاعل

يمكن القول بعامية إن النظام تعايش إلى حد ما مع دور لجان المفاوضات، وتقبّل وجودها، وإن كان مؤقتاً؛ وذلك لكونها حلقة الوصل الوحيدة تقريباً بين المجتمعات المحلية والنظام السوري، ولقدرة هذه اللجان على احتواء أي غضب شعبي محتمل. من الجدير بالذكر أنه، وعلى الرغم من الدور الكبير الذي أدته لجان المفاوضات هذه على المستوى الاجتماعي والسياسي، فإنها لم تحمل إلى غاية الآن أي صفة رسمية، بل بقيت بحكم الفاعل غير الرسمي، وبقي الاعتراف بها رمزياً من النظام ومن المجتمعات المحلية. في المقابل، لم يتخذ النظام أي إجراءات لتنظيم عمل هذه اللجان أو إعطائها صفة رسمية، كما جرى الحال مع وزارة المصالحة الوطنية على سبيل المثال⁽⁶⁷⁾، إلا أن النظام حرص على التعامل مع أفراد هذه اللجان كلّ بشخصه، وذلك عوضاً عن التعامل مع اللجان كمجموعات؛ إذ جرى بالفعل استقطاب عدد من هذه الشخصيات فردياً لصالح النظام، وإدماجهم ضمن بنية الدولة إمّا في المؤسسات الحكومية أو في النقابات⁽⁶⁸⁾. في المقابل تم استهداف كثير من أعضاء هذه اللجان عبر الاغتيالات لإقصائهم من المشهد تماماً أو إضعاف اللجان التي يمثّلونها⁽⁶⁹⁾.

موضوعة الفاعلين على طيف التفاعل

الشكل (4)

العلاقة بين الدولة والفاعل على طيف التفاعل



المصدر: من إعداد الباحث.

67 أسس النظام السوري وزارة المصالحة الوطنية في حزيران/ يونيو 2012، وأسندها إلى علي حيدر، رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، وذلك بهدف إدارة ملف المصالحة بين النظام والمعارضة. تحوّلت الوزارة إلى هيئة عامة في عام 2018 بمرسوم جمهوري، قبل أن تلغى تماماً في تشرين الأول/ أكتوبر 2020. ينظر: "برلمان النظام يقرّ بإلغاء المصالحة الوطنية لعدم وجود فائدة"، تلفزيون سوريا، 2020/10/22، شوهد في 2021/7/18، في: <https://bit.ly/3z9YNI1>

68 على سبيل المثال تم تعيين عبد الرحمن المسالمة في مشفى درعا الوطني، بينما تمت إعادة عدنان المسالمة إلى نقابة المحامين.

69 "سبعة أعضاء في اللجان المركزية" بدرعا مستهدفون... الفاعل مجهول"، عنب بلدي، 2021/1/28، شوهد في 2021/1/28، في: <https://bit.ly/2MwvNKV>

الجدول (1)

المتغيرات المتعلقة بالفاعلين من غير الدولة على مستوى خصائص الفاعلين والعوامل الخارجية

المجموعة الثانية: العوامل الخارجية				المجموعة الأولى: خصائص الفاعلين			الفاعل
الداعم الدولي	احتكار الدولة	قدرة الدولة	طبيعة النشاطات	الخلفية الاجتماعية	حدود المشروع	الميل السياسي	
نعم - بأهداف مختلفة	عالٍ	متوسط	عسكري	سني	وطني	معارضة	الجبهة الجنوبية
نعم	عالٍ	متوسط	عسكري	سني	وطني	محايد	اللواء الثامن (الفيلق الخامس)
نعم	عالٍ	متوسط	عسكري	مختلط	وطني	مؤيد	قوات الدفاع الوطني
نعم	عالٍ	متوسط	عسكري	شيوعي	عابر للوطنية	مؤيد	الميليشيات الشيعية
لا	عالٍ	محدود	عسكري	درزي	دون الوطنية	محايد	حركة رجال الكرامة
لا	عالٍ	متوسط	عسكري	سني	عابر للوطنية	معارضة	تنظيم الدولة
لا	عالٍ	متوسط	حكومي	سني	وطني	معارضة	المجالس المحلية المعارضة
نعم - بأهداف مختلفة	متوسط	محدود	خدمي	سني	وطني	معارضة	منظمات المجتمع المدني المعارضة
لا	متوسط	محدود	خدمي	مختلط	وطني	مؤيد	منظمات المجتمع المدني المرخصة
لا	عالٍ	محدود	سياسي	مختلط	وطني	محايد	لجان المفاوضات المحلية

المصدر: من إعداد الباحث.

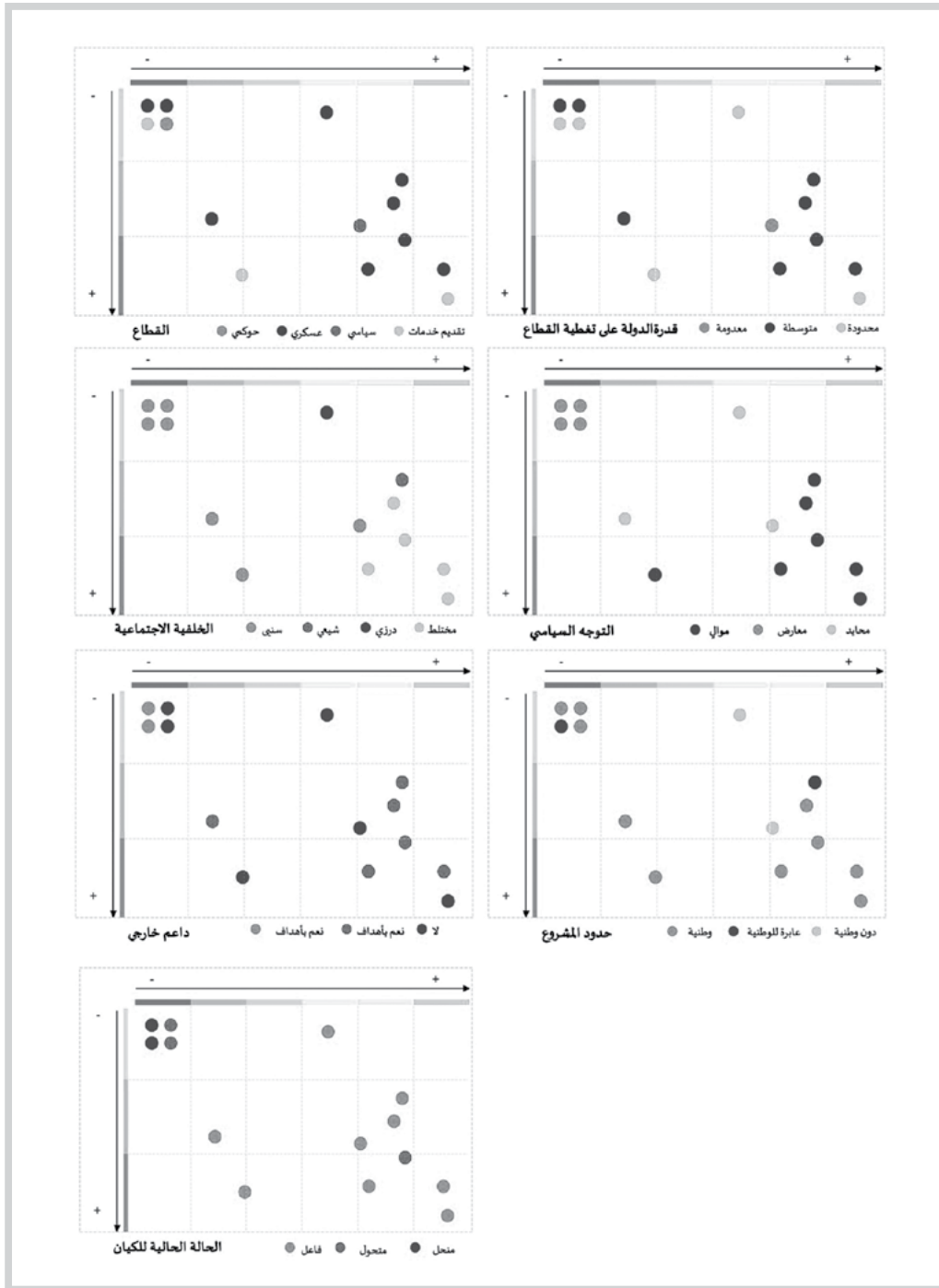
الجدول (2)

نتائج التفاعل بين الدولة والفاعل من غير الدولة

الفاعل	العلاقة	الموقع القانوني	الحالة الحالية	مستويات التفاعل	طبيعة إدماج الفاعل
الجهة الجنوبية	إفناء	بديل	تحوّل	خارجي	حلّ
اللواء الثامن (الفيلق الخامس)	مصالحة	انحلال في البنية	نشط	نظام/ خارجي	إدخال جزء من كيان؛ استقطاب أفراد
قوات الدفاع الوطني	اندماج	موازٍ	تحوّل/نشط	نظام/ خارجي/ فاعلون محليون	إدخال كيان
الميليشيات الشيعية	تكييف	موازٍ	نشط	نظام/خارجي/ فاعلون محليون	إدخال جزء من كيان
حركة رجال الكرامة	تعايش	موازٍ	نشط	نظام/فاعلون محليون	-
تنظيم الدولة	إفناء	بديل	منحلّ (خلايا نائمة)	نظام	حلّ
المجالس المحلية المعارضة	إفناء	بديل	منحلّ	-	حلّ
منظمات المجتمع المدني المعارضة	تنظيم	بديل	تحوّل	نظام	حلّ
منظمات المجتمع المدني المرخصة	اندماج	انحلال في البنية	نشط	نظام	إدخال كيان
لجان المفاوضات المحلية	تكييف	موازٍ	نشط	نظام/ خارجي/ مجتمعات محلية	استقطاب أفراد

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل (5)
وضع المتغيرات غير الخاصة بالفاعلين من غير الدولة على طيف التفاعل



المصدر: من إعداد الباحث.

خامساً: النقاش والنتائج

أوضحت الحالات الدراسية السابقة عدة أوجه ومستويات للتفاعل الذي تم (وما زال مستمرًا) بين الفاعلين من غير الدولة الذين ظهروا أو نشطوا في الجنوب، وبين النظام السوري الذي عاد إلى الجنوب مجددًا، من بوابة "التسوية" لا الحرب. يمكن القول إن سياسة النظام تجاه الفاعلين من غير الدولة قد أخذت أربعة أشكال:

- ✦ إدخال كيانات داخل بنية الدولة (قوات الدفاع المحلي).
- ✦ إدخال أجزاء من كيانات أخرى بعد إجراء تغييرات هيكلية على تنظيمها وخطابها (الجبهة الجنوبية).
- ✦ استقطاب أفراد من هذه الكيانات وإدخالهم داخل بنية الدولة (لجان التفاوض المحلية).
- ✦ حلّ الفاعلين ممن يرفضون "المصالحة" مع النظام، أو أولئك الذين يشكّل وجودهم خطرًا لا يمكن احتواؤه على شرعية النظام محليًا أو تحدّيًا لسلطاته (المجالس المحلية).

تفاوتت نسب نجاح عملية دمج هؤلاء الفاعلين في بنية الدولة تفاوتًا كبيرًا، وهي التي أخذت بطبيعة الحال أشكالًا متفاوتة أيضًا، إذ كان لعدة عوامل دور في تحديد نجاح عملية الدمج من عدمها، كان من أهمها قدرة الفاعل من غير الدولة على الاحتفاظ بتماسك بنيته الداخلية، وتمتين شبكة العلاقات بين أفرادها بعد انخراطه في بنية الدولة، والحفاظ على درجة من الاستقلالية عن مؤسسات النظام في ما يتعلق بمصادر التمويل، وإنفاذ القرارات التي تخدم مصالح الفاعل نفسه عوضًا عن مصلحة الدولة نفسها. فعلى سبيل المثال احتفظت معظم ميليشيات الدفاع المحلي التي انضمت نظريًا إلى القوات المسلحة السورية بمصادر تمويلها المستقلة المعتمدة على إدارة الحواجز وأخذ الإتاوات من المارة، في حين احتفظت أيضًا بعلاقتها مع إيران، وبهويتها المحلية القائمة غالبًا على أسس طائفية أو مناطقية. بالمثل أيضًا حافظ اللواء الثامن، عقب تشكيله وانضمامه نظريًا إلى المؤسسة العسكرية الرسمية، على بنيته التنظيمية الداخلية ومناطق نفوذه المحلية التي تعود إلى وقت وجود هذه المجموعات باسم الجيش الحر (مع الأخذ في الاعتبار الأفراد الذين رفضوا المصالحة وانتقلوا نحو الشمال السوري)، واستطاع تأسيس علاقة مباشرة بروسيا متخطيًا الهيكلية العسكرية التقليدية.

من الممكن استنتاج أن أهداف النظام من تفاعله مع الفاعلين المحليين لم تأخذ طابع إعادة بناء دولة ما بعد الصراع، أو إدماج الفاعلين في بنية الدولة بغية الوصول إلى صيغ تفاهمية بينهم قائمة على تشارك السلطة أو تطبيق أمطام مقبولة محليًا من اللامركزية أو التمثيل السياسي، في مقابل تخلي هؤلاء الفاعلين عن سلوكهم المناهض للدولة وانخراطهم الفعلي في عملية بناء السلام، وتحقيق الاستقرار السياسي ضمن حدودهم المحلية. في المقابل انحصرت أهداف هذا التفاعل ونتائجه في تحقيق استمرارية وجود النظام على المستوى المحلي والأمني والعسكري، وليس الحاكمي أو الخدماتي أو السياسي. هنا يجب علينا التفريق بين وجود النظام وقدرته على الحكامة؛ فعلى الرغم من سيطرة النظام عسكريًا على المنطقة نظريًا، فإنه يتعذر علينا القول إنه بات يحكمها فعليًا؛ إذ إن وجوده بات يتمثل - أو يكون مشروطًا أحيانًا - بتفاعله مع الفاعلين المحليين والانخراط معهم بعلاقات متعددة تتفاوت ما بين الندية إلى المصلحية إلى المعايضة بالتعاون. على الرغم من أن المواجهة أو الهدنة قد تبدوان أدوات حربية خالصة أكثر منهما سياسية - وهما كذلك بالفعل إلى درجة كبيرة - فإن التحليل يظهر أن النظام قد استخدمهما أدوات سياسية حتى بعد انتهاء الصراع العسكري المباشر خلال تفاعله مع عدد من الفاعلين في سبيل تثبيت وجوده محليًا.

يشير هذا إلى ترهّلٍ محتمل سيصيب بنية الدولة المركزية على المدى المنظور؛ وذلك بسبب تسامح النظام مع نشاط فاعلين موازٍ للدولة، أو بإدماج فاعلين ككيانات وليس كأفراد والسماح لهم بالحفاظ على مصادر تمويلهم، سواء كانت الداخلية (القائم على الكسب غير الشرعي والانخراط في أمثلة متنوعة من اقتصاديات الحرب) أم الخارجية منها (كالدعم من فاعلين خارجيين)، والحفاظ على بنيتهم الداخلية بعد انخراطهم داخل بنية الدولة، والحفاظ على شبكات علاقاتهم الخاصة وعدم تحوّلها إلى شكل احترافي. يثبت ذلك أن النظام نفسه، وإن كان قد نجح في التخلص من فاعلين كانوا يشكّلون تهديدًا وجوديًا لبقائه وشرعيته داخليًا وخارجيًا، فإنه لم ينجح في المقابل في إدماج جميع من تبقى منهم حقيقةً، بل إنهم قد تمكنوا من تشكيل حالةٍ تشبه "الدولة داخل الدولة" إلى حدٍّ بعيد، كما استطاع الفاعلون الخارجيون في المقابل تحقيق اختراق غير مسبوق على مستوى مؤسسات الدولة، والانخراط في لعبة إعادة هيكلتها بما يخدم مصالحهم. قد يكون ذلك مؤشراً على أن ظاهرة الفاعلين من غير الدولة لم تنته مع عودة "الدولة" إلى الجنوب السوري، بل أخذت أشكالاً وأبعاداً جديدة، وشكّلت حالة هجينة من التفاعل المستمر بين كل الأطراف، خصوصاً مع تلاشي الخطوط الفاصلة في لحظات معينة بين الدولة والفاعلين من غير الدولة والفاعلين الخارجيين.

وكما أظهرت الأشكال التوضيحية السابقة، فإن عدة متغيرات قد أدت أدواراً متفاوتة في تحديد شكل التفاعل أو شكل سياسة النظام تجاه هؤلاء الفاعلين، وإمكانية اندماجهم في بنية الدولة أو تحوّل هذا التفاعل إلى مواجهة صفرية أو علاقة تعايش أو تكيف. أظهرت بعض المتغيرات أثراً كبيراً كالتوجه السياسي والداعم الخارجي، بينما أظهرت متغيرات أخرى أثراً أقلّ كقدرة الدولة على تعويض النقص في قطاعات معينة.

1. التوجه السياسي: أظهر الفاعلون الموالون سياسياً للنظام قابليةً أعلى للاندماج في بنية الدولة، وتسوية أوضاعهم القانونية، والتمتع بعلاقات أفضل مع المؤسسات الرسمية. في حين كان الفاعلون ذوو التوجه السياسي المعارض للنظام أمام خيارات الإفناء، أو تسوية وضعهم شريطة تغيير خطابهم السياسي ليصبح إماماً موائياً للنظام أو محايداً على الأقل. هنا، لا بد من الإشارة، على سبيل المثال، إلى أن بعض قادة الجبهة الجنوبية حافظوا على خطابهم المعارض بعد انخراطهم في عملية المصالحة، وذلك لقدرتهم على الاحتفاظ بشوكتهم العسكرية إلى حدٍّ ما في مناطقهم المحلية، إلا أنهم كانوا الأكثر عرضةً للاستهداف والاعتقال من النظام. وتعايش النظام مع الفاعلين ذوي الخطاب المحايد الأقرب للمعارضة كحركة رجال الكرامة، وبعض تشكيلات اللواء الثامن، وذلك لخلفيتهم الاجتماعية في الحالة الأولى ووجود الداعم الخارجي في الحالة الثانية.

2. قدرة النظام على إدارة القطاعات المختلفة: لم يُظهر انخفاض قدرة النظام على تعويض النقص في بعض القطاعات التي كان من المتوقع أن ينسحب منها الفاعلون في دفعه إلى محاولة المحافظة عليهم. فعلى الرغم من انخفاض قدرة النظام بصفة ملحوظة على تقديم الخدمات، فقد حلّ جميع الهياكل الحكامية والخدمية كالمجالس المحلية والدفاع المدني وقوات الشرطة المحلية، فضلاً عن جميع منظمات المجتمع المدني. في المقابل، سمح النظام للمنظمات المرخصة الأقرب له سياسياً أو الموائية له فعلياً بالعمل ضمن تلك المناطق. كان الاستثناء الوحيد هو لجان المفاوضات المحلية، حيث اضطر النظام إلى التعايش مع دورها وحتى إن كان على المستوى التمثيلي، وذلك لعدم وجود أي قدرة فعلية له على التواصل مع المجتمعات المحلية خارج القنوات المحلية، وهو ما يحاول تعويضه في محاولات استمالة كثير من الشخصيات الممثلة لهذه اللجان على المستوى الفردي.

3. **حدود المشروع جغرافياً:** أثبت الفاعلون ذوو المشروع دون الوطني أو المشروع العابر للوطنية (كحالة حركة رجال الكرامة أو الميليشيات الأجنبية) قدرة أقل على الاندماج في بنية الدولة، وكان النظام في المقابل أقل قدرة على تقويضها أو دمجها في بنيتها أيضاً، إذ اضطر إلى التعايش مع هؤلاء الفاعلين أو التكيف معهم، وقد يكون ذلك بسبب خلفيتهم الاجتماعية أو وجود داعم خارجي. لجأت بعض الميليشيات الأجنبية مثل الحرس الثوري الإيراني إلى تبني خطاب أكثر محلية، والتغلغل داخل صفوف المجموعات المحلية كاللواء 313 لتتمكن من الانخراط أكثر في بنية المؤسسات الحكومية.

4. **الداعم الخارجي:** أظهر وجود داعم خارجي أثراً واضحاً في تسريع عملية الاندماج في بنية الدولة، أو على الأقل توفير حماية أكبر للفاعل ضد أي محاولة للنظام لمواجهته عسكرياً أو حلّه، فقد كان الفاعلون الذين لا يمتلكون داعماً خارجياً أو يمتلكون داعماً لديه أهداف متباينة عنهم أكثر عرضةً لخطر الإفناء أو المواجهة العسكرية من النظام. تعتبر حالة الجبهة الجنوبية من أوضح هذه الحالات؛ إذ ظلت الجبهة الجنوبية عرضةً لهجمات النظام، حتى عقدت اتفاقاً مع روسيا، وأصبحت بذلك تتلقى الدعم الروسي تحت مسمى اللواء الثامن عوضاً عن الدعم الأميركي السابق تحت مسمى الجبهة الجنوبية، ولتصبح مندمجة في بنية الدولة على المستوى النظري على الأقل.

5. **الاستقلالية عن الدولة:** قد يكون هذا العامل شائعاً من ناحية القدرة على قياس أثره في سياسة النظام حيال الفاعلين من غير الدولة. فإذا افترضنا من خلال تحليل الحالات الدراسية أن النظام يسعى نظرياً لإدخال جميع الفاعلين الذين يتمتعون باستقلالية عن الدولة على المستويين النظري والعملي، فقد ظلّ في المقابل يتمتع بعلاقات متينة مع عدد من الفاعلين على اختلاف درجة استقلاليتهم عن الدولة، وهو ما قد نستطيع تفسيره بعدم ممانعة النظام التعامل مع كيانات تتمتع باستقلالية عن النظام إن كانت منسجمة معه من ناحية الأهداف والتوجه السياسي، وهو ما قد تمّ تبيانته في مقدمة هذه الدراسة. في المقابل رأينا جنوح العديد من الفاعلين إلى الانخراط في جسم الدولة من الناحية النظرية، وذلك قد يكون إما للحصول على غطاء قانوني أو مالي أو سياسي، مع السعي للحفاظ على الاستقلالية من الناحية العملية (مصادر التمويل والبنية الداخلية والعلاقات مع الكيانات الأخرى).

خاتمة

شهد الصراع في سورية نشوء عدد غير مسبوق من الفاعلين من غير الدولة المتنوعين من الناحية الاجتماعية والأيدولوجية والسياسية، ومن ناحية علاقتهم مع النظام السوري مواجهة أم موالاة، ومن ناحية مستوى التدخل الخارجي في إنشاء وتنظيم عمل هؤلاء الفاعلين. كان لتحقيق النظام السوري انتصاراً عسكرياً، وإن كان نسبياً من دون قدرته على حسم الحرب حسماً كاملاً، أثر في دفعه إلى السعي خلال السنوات القليلة الماضية لاستخدام بعض الأدوات السياسية في التعامل مع الفاعلين من غير الدولة عوضاً عن الأدوات العسكرية الخالصة، حيث كان تطبيق هذه السياسة متجلياً في الجنوب السوري.

كما أظهرت نتائج الحالات الدراسية، فقد كان هدف النظام النهائي إدماج الفاعلين من غير الدولة ضمن بنيته الحكومية أو العسكرية مستخدماً أدوات وأساليب متنوعة. ففي حين كان مصير أولئك الفاعلين الذين لا يحققون شروط الاندماج في بنية الدولة (من وجهة نظر النظام) المواجهة العسكرية والإفناء، فقد كان بعض هؤلاء الفاعلين

يملك قوَّةً وازنةً على الأرض أو يملك داعماً خارجياً أو كان له خلفية اجتماعية حسَّاسة مكنته من فرض نفسه كقوة أمر واقع في نهاية المطاف؛ ما اضطر النظام إلى التعايش مع وجوده، وإن كان مؤقتاً. كان قرار النظام إمَّا بمواجهة الفاعل، أو التعايش معه، أو التكيف مع وجوده، أو إدماجه في بنيته، هو نتاج تفاعل عدة عوامل يمكن تصنيفها داخل مستويين أساسيين: صفات الفاعل وسلوكه، والعوامل الخارجية البنيوية والتي تقوم بتحديد شكل الإطار الذي يجري التفاعل داخله.

أظهر معظم الفاعلين من غير الدولة في الجنوب السوري إمكانيات متفاوتة في مقاومة الاندماج داخل بنية النظام، ومقاومة نتائجه على الصعيد الإداري أو المالي. على صعيد آخر، سعى بعض الفاعلين (خصوصاً الفاعلين الأجانب كالمليشيات الأجنبية) للاندماج، وإن كان ظاهرياً، في بنية الدولة، وذلك إمَّا بهدف العمل على الأرض تحت غطاء محلي، أو بهدف كسب مشروعية محلية. إلا أن الفتتين من الفاعلين قد سعتا للإبقاء على درجة معقولة من الاستقلالية عن النظام على مستوى شبكة العلاقات، والتنظيم الداخلي، والموارد المالية، بعد الاندماج نظرياً داخل بنيته، أو حتى عند العمل بالتوازي معه، أو تحت إمرته.

كان للمتغيرات التي تمت دراستها في هذه الدراسة آثارٌ متفاوتة في تحديد نتائج التفاعل بين النظام وبين الفاعلين من غير الدولة، وفي تحديد اندماج الفاعلين في بنية الدولة من عدمها، أو طبيعة العلاقة بينهما بصفة عامة. أظهرت بعض المتغيرات كالتوجه السياسي للفاعل ووجود داعم خارجي أثراً كبيراً في رفع احتمالية اندماج الفاعل في بنية الدولة؛ بحيث كان الفاعلون ذوو التوجه السياسي المعارض للنظام، والذين لا يملكون داعمين خارجيين كالمجالس المحلية وتنظيم الدولة الإسلامية، الأكثر عرضةً للإفناء من النظام السوري، والأقل قدرةً على الاستمرار إثر عودته إلى الجنوب السوري، بينما كانت المليشيات الموالية للنظام، والجبهة الجنوبية بعد دعمها روسياً وتحولها إلى اللواء الثامن، الأكثر حظوظاً للاندماج في بنية النظام أو العمل بالتوازي معه. في المقابل أظهرت متغيرات أخرى، كقدرة النظام على ملء الفراغ الناتج من انسحاب الفاعل من المشهد وحدود مشروع الفاعل، أثراً أقل في تحديد سلوك النظام تجاه هؤلاء الفاعلين.

المراجع

العربية

- باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- البدرى، مروة حامد. "العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وآثارها في الدولة اللبنانية". **سياسات عربية**. العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).
- بشارة، عزمي. **سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- حايد، حفيد. "إعادة دمج الجماعات المسلحة السورية: الآليات، الجهات الفاعلة، وأوجه الفشل". مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 2018/12/17. في: <https://bit.ly/3sKqJlTU>.
- الدسوقي، أيمن [وآخرون]. **المؤسسة العسكرية السورية في عام 2019: طائفية وميليشاوية واستثمارات أجنبية**. د. م: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2019.
- عاشور، عمر. "من الميليشيا إلى الحزب: كيف تتحول التنظيمات المسلحة إلى النشاط السلمي؟ ولماذا؟". **سياسات عربية**. العدد 44 (أيار/ مايو 2020).
- فحام، فراس. "السيطرة في محافظة السويداء: الواقع والمستقبل المحتمل". **تقرير تحليلي**. جسور للدراسات. 2020/4/3. في: <https://cutt.ly/Af3WoEP>.
- محمود، أنور محمد فرج. "الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة: دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط". **دراسات قانونية وسياسية**. العدد 9 (حزيران/ يونيو 2017).
- الصمادي، فاطمة. "ما تقوله مذكرات الجنرال همداني: الوصاية الإيرانية على سورية". **سياسات عربية**. العدد 22 (أيلول/ سبتمبر 2016).

الأجنبية

- Al-Jabassini, Abdullah. "Rampant Violence, Military Escalation, and the Role of Intermediaries in Daraa, Syria." Middle East Institute. 1/6/2020. at: <https://cutt.ly/bf3EQZ6>
- Arjona, Ana, Nelson Kasfir & Zachariah Mampilly (eds.). *Rebel Governance in Civil War*. New York: Cambridge University Press, 2015.
- Azmeh, Shamel. "Syria's Passage to Conflict: The End of the 'Developmental Rentier Fix' and the Consolidation of New Elite Rule." *Politics & Society*. vol. 44, no. 4 (December 2016).

- Brancati, Dawn. *Peace by Design: Managing Intrastate Conflict through Decentralization*. New York: Oxford University Press, 2009.
- Brinkerhoff, Derick W. "Rebuilding Governance in Failed States and Post-conflict Societies: Core Concepts and Cross-cutting Themes." *Public Administration and Development: The International Journal of Management Research and Practice*. vol. 25, no. 1 (February 2005).
- _____. Derick W. "State Fragility and Governance: Conflict Mitigation and Subnational Perspectives," *Development Policy Review*. vol. 29, no. 2 (March 2011).
- Center for Operational Analysis and Research (COAR). *What Remains?: A Postmortem Analysis of the Cross-Border Response in Dar'a* (February 2020). 27/2/2020. at: <https://cutt.ly/Qf3ERdm>
- Colona, Francesco & Rivke Jaffe. "Hybrid Governance Arrangements." *European Journal of Development Research*. vol. 28, no. 2 (April 2016).
- Dagher, Ruby. "Legitimacy and Post-Conflict State-Building: The Undervalued Role of Performance Legitimacy." *Conflict, Security & Development*. vol. 18, no. 2 (March 2018).
- Duffield, Mark. *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security*. Series Critique, influence, change. 2nd ed. London: Zed Books, 2014.
- Favier, Agnès. "Local Governance Dynamics in Opposition-Controlled Areas in Syria." 9/7/2016. at: <https://cutt.ly/rf3ETUo>
- Fregonese, Sara. "Beyond the 'Weak State': Hybrid Sovereignties in Beirut," *Environment and Planning D: Society and Space*. vol. 30, no. 4 (January 2012).
- Hajjar, Bahjat et al. *Perceptions of Governance - The Experience of Local Administrative Councils in Opposition-held Syria*. Swisspeace & Local Administration Councils' Unit (LACU): January 2017. at: <https://bit.ly/3kTFGL6>
- Hofmann, Claudia & Ulrich Schneckener. "Engaging Non-State Armed Actors in State and Peace-Building: Options and Strategies." *International Review of the Red Cross*. vol. 93, no. 883 (September 2011).
- International Crisis Group. *Lessons from the Syrian State's Return to the South*. Middle East Report. no. 196. 25/2/2019. at: <https://bit.ly/3kO0TNg>
- Jakobi Anja P. & Klaus Dieter Wolf (eds.). *The Transnational Governance of Violence and Crime: Non-State Actors in Security*. Series Governance and Limited Statehood. Hampshire: Palgrave Macmillan, 2013.
- Kadri, Ali. *The Unmaking of Arab Socialism*. London: Anthem Press, 2016.

- Kaldor, Mary. *New & Old Wars: Organized Violence in a Global Era*. Stanford: Stanford University Press, 1999.
- Kasfir, Nelson. "Guerrilla Governance: Patterns and Explanations." *APSA 2009 Toronto Meeting Paper* (January 2009). at: <https://bit.ly/3kwjqMo>
- Khalaf, Rana. "Governance Without Government in Syria: Civil Society and State Building During Conflict." *Syria Studies*. vol. 7, no. 3 (June 2015).
- Lavrov, Anton. "The Efficiency of the Syrian Armed Forces: An Analysis of Russian Assistance." *Carnegie Middle East Center*. 26/3/2020. at: <https://rb.gy/dnvjdn>
- Lister, Chalers. "The Free Syrian Army: A Decentralized Insurgent Brand." *Analysis Paper*. no. 26. Brookings: November 2016. at: <https://brook.gs/3CgSmsm>
- Lund, Aron. "Does the 'Southern Front' Exist?" *Carnegie Middle East Center*. 21/3/2014. at: <https://rb.gy/n4hbil>
- Mampilly, Zachariah. *Rebel Rulers: Insurgent Governance and Civilian Life during War*. Ithaca, NY/ London: Cornell University Press, 2011.
- Martin, Joseph. *The Development of Governance in Rebel-Controlled Syria*. Series Imes Capstone Paper. The Institute for Middle East studies and The Elliott School of International Affairs and The George Washington University: April 2014. at: <https://bit.ly/3lzmU2E>
- Matar, Linda & Ali Kadri. *Syria: From National Independence to Proxy War*. Cham: Springer Nature imprint Palgrave Macmillan, 2019.
- McCullough, Aoife. *The Legitimacy of States and Armed Non-State Actors: Topic Guide*. Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC). August 2015. at: <https://bit.ly/3z7J5R6>
- Mishali-Ram, Meirav. "Powerful Actors Make A Difference: Theorizing Power Attributes of Nonstate Actors." *International Journal of Peace Studies*. vol. 14, no. 2 (Autumn/Winter 2009).
- Narbone, Luigi, Agnès Favier & Virginie Collombier (eds.). *Inside Wars: Local Dynamics of Conflicts in Syria and Libya*. Florence: European University Institute and Robert Schuman Centre for Advanced Studies and Middle East Directions, 2016.
- Ogbaharya, Daniel G. "(Re-)building Governance in Post-Conflict Africa: The Role of the State and Informal Institutions." *Development in Practice*. vol. 18, no. 3 (June 2008).
- Oktav, O'zden Zeynep, Emel Parlar Dal & Ali Murat Kurşun (eds.). *Violent Non-state Actors and the Syrian Civil War: The ISIS and YPG Cases*. Cham: Springer International Publishing, 2018.
- Olson, Mancur. "Dictatorship, Democracy, and Development." *American Political Science Review*. vol. 87, no. 3 (September 1993).

- Oweis, Khaled. "The Military Topography of Syria's South: Fickle External Support for Moderates; Resurgent Islamic State in Birthplace of the Revolt." German Institute for International and Security Affairs. *SWP Comments*. no. 56 (December 2016). at: <https://bit.ly/2VtppZK>
- Podder, Sukanya. "Non-State Armed Groups and Stability: Reconsidering Legitimacy and Inclusion." *Contemporary Security Policy*. vol. 34, no. 1 (April 2013).
- Rollins, Tom. "Kidnappings, Cross-border Clashes Threaten Increasingly Fragile Status quo in Syria's South." Middle East Institute. 20/5/2020. at: <https://cutt.ly/Cf3EAqm>
- Şaban, Navvar et al. *Transformations of the Syrian Military: The Challenge of Change and Restructuring*. Istanbul: Omran Center for Strategic Studies, 2018.
- Santini, Ruth. "A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited." *The International Spectator*. vol. 52, no. 4 (November 2017).
- Shaar, Karam & Samy Akil. "Inside Syria's Clapping Chamber: Dynamics of the 2020 Parliamentary Elections." Middle East Institute. 28/1/2021. at: <https://bit.ly/3osIpxX>
- The Carter Center. *Southern Syria Conflict Update*. 10/7/2015. at: <https://rb.gy/2xubw1>
- Tokmajyan, Armenak. "How Southern Syria Has Been Transformed into a Regional Powder Keg." *Carnegie Middle East Center*. 14/7/2020. at:
- Walt, Stephen M. "What should we do If the Islamic State Wins?" *Foreign Policy*. 10/6/2015. at: <https://rb.gy/mmbt2e>
- Weinstein, Jeremy M. *Inside Rebellion: The Politics of Insurgent Violence*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
- Yesiltas, Murat & Tuncay Kardas (eds.). *Non-State Armed Actors in the Middle East: Geopolitics, Ideology, and Strategy*. Cham: Springer Nature imprint Palgrave Macmillan, 2018.